وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الشهيد حمة لخضر ـ الوادي ـ

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير

العنوان :

تفعيل الموارد الذاتية للجماعات المحلية

دراسة حالة بلدية "جامعة "

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ليسانس تخصص "إدارة مالية"

من إعداد الطلبة :

+ قصة نور الهدى

+ طرباخ لطيفة

+ مناصر شيماء

+ الهامل سرور

تحت إشراف الأستاذ

د. غربي العيد

السنة الجامعية: 2023/2022

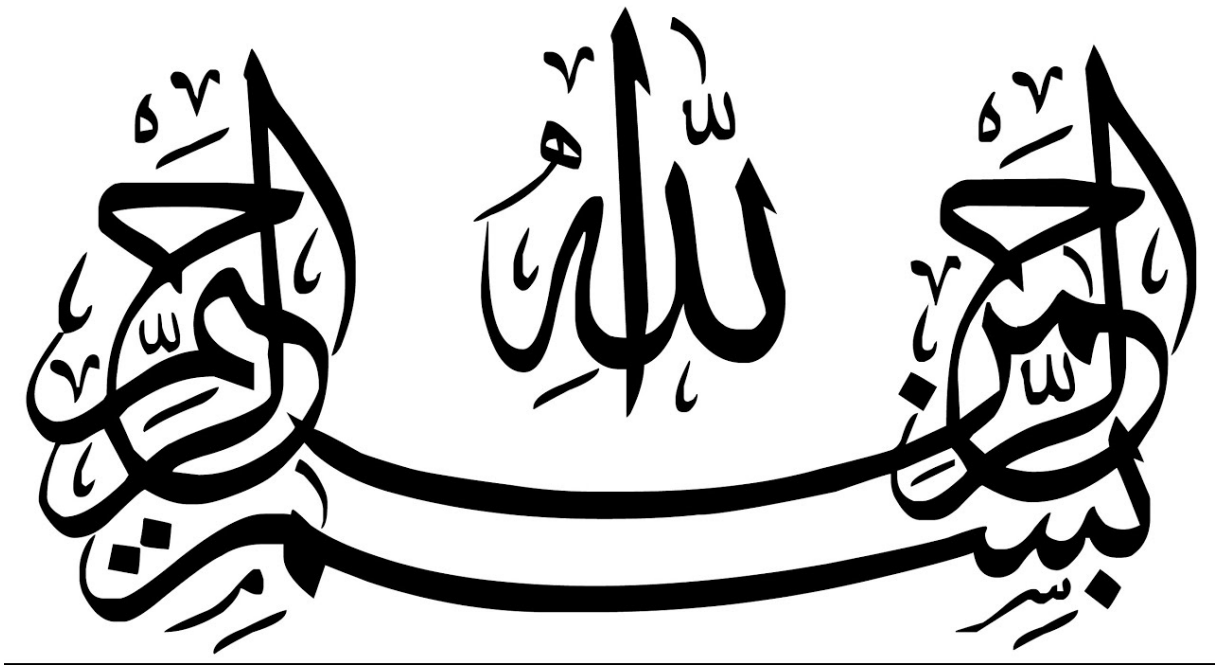
بسم الله الرحمن الرحيم

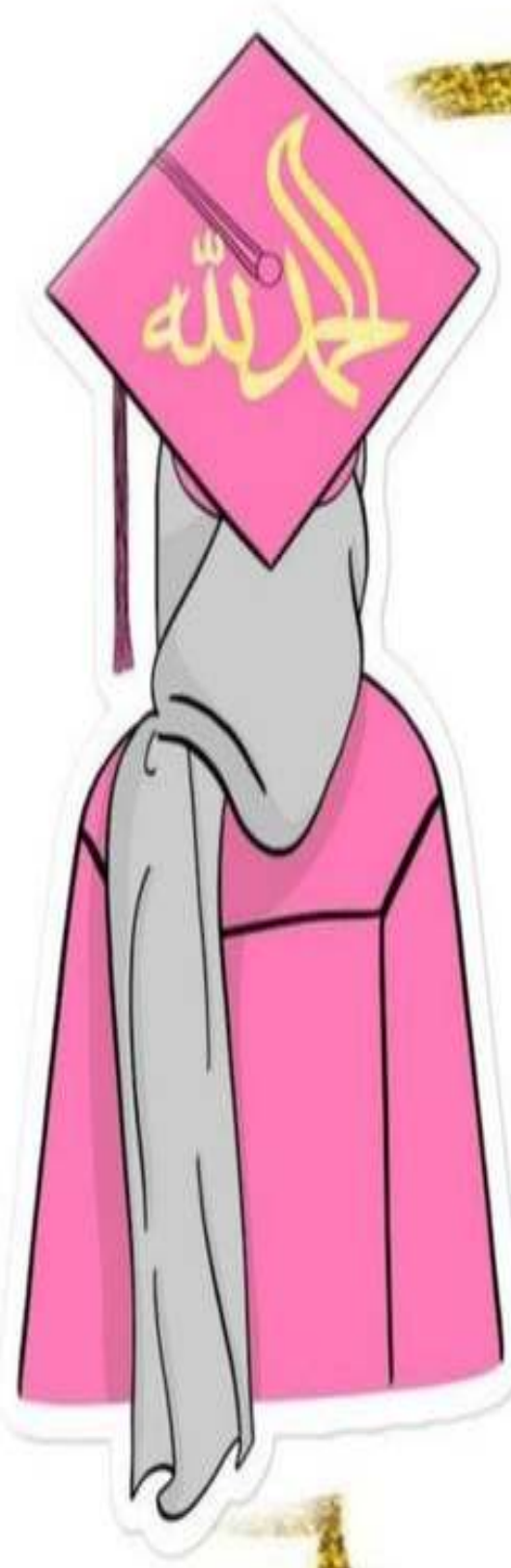

الشكر و التقدير

مصدق قوله تعالى :{لئن شكرتم لأزيدنكم }
سورة ابراهيم ، الآية 07
قال رسول الله:" اللهم انفعني بما علمتني
وعلمني ما ينفعني و زدني علما "
صدق رسول الله

يا رب لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك و عظيم سلطانك،
سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم ،ونصلي
نسلم على خير نبي أرسل للعالمين يدنا محمد صلى الله عليه
وسلم وعلى آله و صحبه الطاهرين
نتقدم بأسمى عبارات الشكر والعرفان إلى الأستاذ المشرف
"د.غربي العيد " على إشرافه على هذه المذكرة ، كما نتوجه
في هذا المقام بالشكر الخاص لأساتذتنا الذين رافقونا طيلة
المشوار الدراسي ولم يبخلو في تقديم يد العون لنا .
كما لا ننسى في الأخير أن نتقدم بالشكر الجزيل لك من
ساعدنا بمعلومة ، نصيحة ، توجيه ، أو بكلمة طيبة في
أي مكان

الإهداء

الحمد لله الذي أعاننا على هذا التعلم وهدانا إلى هذا العمل
و أكرمنا بالتقوى أما بعد
فإلى من نزلت عليهم الأية الكريمة { وقضى ربك ألا
تعبدوا إلا إياه و بالوالدين
إحسانا } إلى أغلى من في الوجود أمهاتنا و أبائنا . إلى من
نفضلهما على أنفسنا
لأنهم ضحوا من أجلنا ولم يدخرا جهدا في سبيل إسعادنا
على الدوام (أمهاتنا
الحبيبات) . نسير في دروب الحياة ويبقى من يسيطر على
اذهاننا في كل مسلك
أصحاب الوجوه الطيبة و الأفعال الحسنة ، فلم يبخلا علينا
طيلة حياتهم (أبائنا
الأعزاء) .أزهار العمر الذين يفرحوا لفرحنا ويحزنو
لحزننا و يتمنوا لنا الخير
دائما إلى أخواتنا كل بإسمه ، إلى أجدادنا أطال الله
بعمرهم
إلى أصدقائنا و رفقاء دربنا وكل من وقفوا بجوارنا
وساعدونا
بكل مال يملكون وفي أصعدة كثيرة ، إلى كل من ساعدونا
من قريب
او بعيد إلى كل زملائنا و بالأخص دفعة إدارة مالية نقدم
لكم هذا
البحث و أتمنى أن يحوز على رضاكم .

*** نور الهدى** *** لطيفة**

*** سرور** *** شيماء**

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الشكر و التقدير 3
الإهداء 4
فهرس المحتويات..... I
تمهيد :..... 5
الفصل الأول : الموارد الذاتية للجماعات المحلية..... 6
المبحث الأول : الاطار النظري حول الجماعات المحلية 6
المطلب الأول: لمحة تارخية عن الجماعات المحلية..... 6
المطلب الثاني :مفهوم الجماعات المحلية 8
المطلب الرابع: أهمية و أهداف الجماعات المحلية..... 9
المطلب الخامس: مقومات الرئيسية لنظام الجماعات المحلية :..... 11
المطلب السادس : أشكال ميزانية الجماعات المحلية ومصادر تمويلها..... 13
المبحث الثاني : عموميات حول الموارد الذاتية..... 14
المطلب الأول : تعريف الموارد الذاتية..... 14
المطلب الثاني : مكونات الموارد الذاتية:..... 14
المطلب الثالث : أنواع الموارد الذاتية: 16
المطلب الرابع: تصنيف الموارد الذاتية الخاصة بالجماعات المحلية : 17
المطلب الخامس : معوقات الموارد الذاتية للجماعات المحلية وطرق مواجهتها 19
ثانيا : سبل مواجهة هذه المعوقات وتفعيل الموارد الذاتية للجماعات المحلية:..... 19
المطلب السادس: تقييم الموارد الذاتية 20
المبحث الثالث : الدراسات السابقة 21
المطلب الأول : عرض الدراسات السابقة 21
المطلب الثاني : مناقشة الدراسات السابقة..... 23
خلاصة الفصل الأول 24
تمهيد : 26
الفصل الثاني:دراسة ميدانية تطبيقية 27
المبحث الأول : تقديم عام لبلدية جامعة..... 27
المطلب الأول : مفهوم عام حول بلدية جامعة : 27
المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي للمؤسسة..... 28
المطلب الثالث : مهام و أهداف البلدية..... 39
المبحث الثاني : دراسة و تحليل وضعية تحصيل الإيرادات الذاتية لبلدية جامعة خلال الفترة من 2016 إلى 2020 40
المطلب الأول : دراسة وضعية تحصيل الإيرادات الذاتية : 40
المطلب الثاني: دراسة وتفسير نسبة التغير في حصيلة الايرادات الذاتية خلال الفترة من 2016إلى 2020..... 42

خلاصة الفصل الثاني: 45
الخاتمة 47
قائمة المصادر والمراجع 51
الملخص 53
Summary 53

قائمة الأشكال و الجداول

قائمة الأشكال	الصفحة
خصائص الجماعات المحلية	10
أهداف الجماعات المحلية	12
أنواع الموارد الذاتية	17
الهيكل التنظيمي للجماعات المحلية	36
أعمدة بيانية لتحصيل الإيرادات الذاتية لبلدية جامعة لفترة من 2016 إلى 2020	42
المنحنى البياني لحصيلة الإيرادات الذاتية لبلدية جامعة لفترة من 2016 إلى 2020	44

قائمة الجداول	الصفحة
حصيلة الإيرادات الذاتية لبلدية جامعة لفترة ما بين 2016 إلى 2020	41
نسبة التغير في حصيلة الأيرادات الذاتية لبلدية جامعة لفرة ما بين 2016 إلى 2020	43

المقدمـة

المقدمة

في ظل تطور دور الدولة في مختلف الأنشـــطة الاقتصـــادية ولاجتماعية وتراكم أعبائها التنموية ,فقد لجأت إلى تقاسـم العديد من هذه الأعباء مع وحدتها المحلية بهدف تلبية الانشـغالات المحلية والوقوف على أهم الاحتياجات والمتطلبات المواطنين ,حيث أنبط بالجماعات المحلية وضـــائف تنموية مختلفة نظرا لأهميتها النظرية والعلمية فنضام سياسي والإداري للجزائر .

أي يجب توفير الموارد المالية الكافية :ذلك أن التمويل يعد الدعامة الأساسية في مسار تجسيد وبلورة البرامج والمشـاريع التنموية على مسـتوى المحلي والذي يقترن نجاحها وتلبيتها للاحتياجات والمتطلبات المحلية ,أي من ضـــروري توفير الموارد المالية الذاتية بحيث يتم أســـاســـها قياس الاســـتقلالية المالية للجماعات المحلية وتمثل مدى قدرتها على تلبية الاحتياجات والمتطلبات حيث تتمثل هاته الموارد المالية الذاتية في الموارد الجبائية، يعد هذا المورد مصدر أساسي ليمزانية الجماعات المحلية والتي تشكل أساسا من الضـــرائب والرســـوم التي تفرض على أشـــخاص طبيعية والمعنوية ,ومواردها لأخرى غير الجبائية قوامها من مداخيل أملاك البلدية (التمويل الذاتي) ,حيث تتوقف الاستقلالية المالية للجماعات المحلية بشكل أســاســي على حجم الموارد المالية الذاتية المتوفرة لديها في تشـكل رأسـمالها بواسـطتها تتدخل فمختلف الميادين والمجلات التي يخولها القانون لها .

ومن هنا نطرح الاشكالية لآتية :**ما مدى اعتماد الجماعات المحلية على مواردها الذاتية ؟**

وتندرج تحت هذه الاشكالية الرئيسية ,الاسئلة الفرعية التالية :

ـ ما مفهوم الجماعات المحلية ؟

ـ ما المقصود بالموارد الذاتية ؟

ـ هل الجماعات المحلية قادرة على تمويل نفسها أم لا؟

وللإجابة على الاشكالية الرئيسية والاسئلة الفرعية قمنا بتقسيم الدراسة الى الفصول التالية

ـ الفصل الأول :الإطار النظري والمفاهيمي للجماعات المحلية وموارد الذاتية .

ـ الفصل الثاني: دراسة ميدانية وتطبيقية حول الموضوع

1 أهمية الدراسة :

تتمثل الأهمية في ما يلي :

ـ إبراز المصادر الحقيقية لتمويل الجماعات المحلية .

ـ الكشف عن االموارد المالية التي تمتلكها الجماعات المحلية .

ـ تعزيز الموارد المالية الذاتية للجماعات المحلية لتكون أساسا لصدق استقلالها المالي .

2 أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة الى تحقيق مجموعة من اهداف نوجزها فيما يلي :

ـ مدى ارتباط الجباية المحلية بالعملية التمويلية للجماعات المحلية .

ـ تشخيص هيكل التمويلي للجماعات المحلية .

ـ معرفة أهم مصادر تمويلية ذاتية للجماعات المحلية .

ـ معرفة أسباب العجز للبلدية .

3 مبررات اختيار الموضوع الدراسة :

من بين أسباب تناول هذا موضوع نذكر ما يلي :

3-1 أسباب موضوعية :

ـ الوقوف على صلاحيات الجماعات المحلية لاسيما التدابير المتخذة لتحقيق أهدافها .

ـ نظرا لأهمية الضرائب في بلادنا إضافة الى اعتبارها مصدر تمويل أساسي .

ـ البحث عن العراقيل والصعوبات التي واجهاتها الجماعات المحلية في ميزانيتها .

3-2 أسباب ذاتية :

ـ الرغبة والميول لدراسة الموضوع .

ـ جهل الكثير في الواقع من بلديات و ولايات رغم احتكاكنا يوميا بهم .

ـ الرغبة في معرفة أهم مصادر تمويل الذاتي للبلدية .

4 منهج الدراسة :

ـ لإنجاز الموضوع ولإجابة على الاشكالية اتبعنا المنهجين الوصفي والتحليلي لتناسبه مع متطلبات هذا الموضوع حيث استخدمنا المنهج الوصفي من اجل دراسة المفاهيم العامة حول الجماعات المحلية ومصادر تمويل الذاتي لها , كما استخدمنا المنهج التحليلي من اجل دراسات ميزانيات الجماعات المحلية وتحليل البينات ولإحصائية في جانب التطبيقي .

5 الإطار الزمني والمكاني للدراسة :

1-5 الإطار الزماني : تم التحديد مجال دراستنا في سنة 2023.

2-5 الإطار المكاني :تم التحديد مجال دراستنا على مستوى بلدية جامعة ولاية المغير .

إلى اعتبارها مصدر من مصادر التمويل .

ـ البحث على لأسباب والعراقيل الحقيقية للجماعات المحلية .

2-3 أسباب ذاتية :

ـ جهل الكثير لواقع من البلديات والولايات رغم احتكاكنا من هذين الاخيرتين.

ـ الرغبة في اكتشاف الموضوع محل الدراسة كونه يمس الفرد والمجتمع .

ـ الرغبة في معرفة أهم مصدر مورد ذاتي محلي .

الفصل الأول : الموارد الذاتية للجماعات المحلية

المبحث الأول : الأطار النظري حول الجماعات المحلية

المبحث الثاني : عموميات حول الموارد الذاتية

المبحث الثالث : الدراسات السابقة

تمهيد :

تعتبر الجماعات المحلية من الهيئات اللا مركزية في الدولة ، كما أنها تمثل حلقة وصـــل بين الدولة وشـعبها ، هذا ما يجعلها تتحمل مسـؤولية في توفير كل حاجيات المواطن و المجتمع المحلي ، وأمام تنوع اختصـــصـــاتها وجب عليها توفير الموارد المالية من أجل تحقيق أهدافها ، لذلك قامت بتحديد عدة قوانين لمصادرها المالية الذاتية لتغطية جميع إلتزماتها وذلك من أجل عدم الرجوع إلى الموارد الأخرى

كما تعتبر الموارذ الذاتية من أهم المصـادر التي تمول الجماعات المحلية بنسبة كبيرة حيث تمثل نسبة 90 بالمئة من أملاكها لذلك تطرقنا من خلال هذا الفصـــل إلى مباحث تبين لنا مفاهيم خاصـــة بالجماعات المحلية والموارد الذاتية والتي تتمثل هذه المباحث في

المبحث الأول: الإطار النظري للجماعات المحلية

المبحث الثاني: عموميات حول الموارد الذاتية

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

الفصل الأول : الموارد الذاتية للجماعات المحلية

المبحث الأول : الاطار النظري حول الجماعات المحلية

عملت الجزائر منذ الإستقلال إلى أرساء قواعد اللامركزية التي عمدت على إنشاء الجماعات المحلية المتمثلة في الولاية والبلدية من أجل القيام بتسيير مرافق الأملاك العمومية، وكذلك السعر على توفير الأمن للمواطنين، وتوفير الحاجات الضرورية لهم، ومن خلال هذا المبحث سنتعرف على الجماعات المحلية بالجوائر وتطور نشأتها

المطلب الأول: لمحة تارخية عن الجماعات المحلية :

الفرع الأول : مرحلة ما قبل الإستعمار

لقد استمرت هذه الفترة لأكثر من ثلاثة قرون سادهم الحكم العثماني في الجزائر وقد مرت بأربعة فترات مختلفة[1]

1)- مرحلة البايات (من 1558إلى 1587):

دام فيها حكم الباي 29 سنة كان نظامها مركزية مطلقة حكما و أيرادا وهي من أزهى مراحل حكم الأتراك في الجزائر[2].

2)- مرحلة الباشوات (من 1588إلى 1659):

هذه المرحلة كان حكمها مركزي أيضا، حيث يعين فيها الباشا لمدة ثلاثة سنوات غير قابلة للتجديد دون ولاء شعبي أي بمعنى منفصلين عن القاعدة الشعبية.

3)- مرحلة الاغوات (من 1659 إلى 1671):

في هذه المرحلة بدأت تتدهور أوضاع نفوذ السلطات وغياب سيادة الدولة العثمانية حيث سادت الفوضة والإضطراب بسبب الصراعات المحلية و إنفصال الحكام الجزائريين عن تركيا و إنهيار عهدة الأغوات[1]

4)- مرحلة الدايات (من 1671إلى 1830):

بعد الإضطراب الذي شهدته مرحلة الأغوات فقد كان العكس في هذه المرحلة من إستقرار للأوضاع ووجود فعلي للأتراك في الجزائر بحيث إن الدولى التركية عجزت عن وضع الجزائر تحت يد حاكم واحد فلجأت إلى تقسيمها إلى أربعة ولايات (البايلكات) فكانت البلاد مقسمة اقليميا إلى : دار السلطان، بايلك الشرق، بايلك الغرب[3].

---

[1] صالح, ب. (2004). *المدارس الفقهية في الجزائر خلال الحكم العثماني* [Articles Scientifiques Et Publications, Université Benyoucef Benkhedda - Alger

[2] شوقي, ع. (2022). تطور الوضع السياسي والعسكري بالجزائر في عهد البيلربايات (1519م - 1587م) 1 - عهد خير الدين راربروس (1519م - 1546م) [Articles Scientifiques Et Publications, Université Hamma Lakhdar - Eloued]

[3] - إبراهيمي الزهرة ، تسيير أملاك الجماعات المحلية في ظل التشريع الجزائري ، جامعة الشهيد العربي تبسي ، تبسة ، سنة 2020-2021 ، ص8

الفرع الثاني : مرحلة في عهد الإستعمار

في سنة 1830 شهدت الجزائر احتلال من الإستعمار الفرنسي ، حيث إعتمدت السلطات الفرنسية في إدارتها المحلية في الجزائر سياسات متعددة ، ولقد كانت احيانا تستعين بالشخصيات ذات نفوذ من جهة و أيضا بالنظم التي كانت سائدة من جهة أخرى. وقد مرت بمرحلتين اساسيين

المرحلة الأولى: في هذه المرحلة قسمت الجزائر إلى ثلاثة أقاليم[4]:

أقاليم مدنية :

يقيم فيها الأوروبيين وتخضع لنفس النظام المعمول به في فرنسا

أقاليم عسكرية:

هذه المنطقة يسكنها الجزائريون وتخضع للإدارة العسكرية

أقاليم مختلطة:

تحتوي على العنصر الأوروبي وعدد قليل من السكان الجزائريين ، يخضع الأوربيين للإدارة المدنية و الجزائريين للإدارة العسكرية ، لقد أنشأت في هذه المرحلة مكاتب عربية بهدف تسهيل الإتصال بين الحاكم والمحكومين

المرحلة الثانية:

في هذه المرحلة اعتبرت الجزائر ملحقة بفرنسا ، حيث قسمت الجزائر إلى ثلاثة ولايات : الجزائر ، وهران ، قسنطينة ، وعلى رأس كل ولاية والي يساعده مجلس الولاية ، وتنقسم الى قسمين

1)- القسم الأول : يقع في الشمال حيث يتركز العنصر الأوروبي ، حيث أقيمت مجالس بلدية ذات صلاحيات كاملة كما هو في فرنسا بالمدن الكبرى والمدن السياحية

2)- القسم الثاني : وتضم البلديات المختلطة ، لقد وجدت في المناطق التي يقل فيها تواجد الأوربيين ، وتتركز إدارة البلدية على :

أ)- المتصرف : ويعتبر من الخاضعين لسلطة الحاكم وهو أيضا رئيس لجنة البلدية مع مختلف الأعضاء المنتخبين من بينهم الزائريين والفرنسيين

3)- القسم الثالث : تتمثل في البلديات الأهلية المتواجدة في الصحراء إضافة إلى المناطق المنعزلة في الشمال فهي ذات طابع عسكري

[4] - فاطمة الزهراء سخري ، الضريبة أداة لتمويل الجماعات المحلية في الجزائر ، مذكرة ماجستير ، جامعة بسكرة ، سنة 2019-2020 ، ص 9-8

الفرع الثالث: مرحلة الاستقلال

بعد تقسيم الجزائر إلى ثلاثة أقاليم تم تقليل عدد البلديات من أجل تسهيل عملية إدارتها وتسييرها ووضع قوانين و أسس جعلت الإدارة المحلية تسير في الإتجاه الصحيح الذي يجعلها أكثر إزدهارا وتطورا وإستقرارا[5]

المطلب الثاني :مفهوم الجماعات المحلية

تتغير متطلبات السكان من شخص إلى اخر، فهو يعتبر جزء من بيئة يتأثر ويؤثر فيها، فاحتياجات منطقة تختلف عن منطقة أخرى، مما ظم نظام المركزية الذي شكل عدة تعاريف حول الجماعات المحلية [6]

تعريف الجماعات المحلية :

هي وحدات جغرافية مقسمة من قبل الدولة، وهي عبارة عن هيئات مستقلة في مختلف الأقاليم حيث تتم إدارتها بما يناسب ها فهي ذات شخصية معنوية ومستقلة ماليا [7]

- وتعرف ايضا بأنها أسلوب إداري يكفل توفير قدرة من الاستقلال هيئات محلية التي تقوم بمراقبتها السلطة المركزية بهدف حسن سيرها

- هي مجموعة من الأجهزة التنفيذية و الفنية التي تتولى إدرة الشؤون و الخدمات ذات طابع محلي [8].

- هي مقاطعة إدارية ذات شخصية إعتبارية تتكتع بميزانية (البلدية) واختصاصات ومجال خاص [9].

خصائص الجماعات المحلية

1)- اللامركزية : ما يميز الجماعات المحلية هي اللا مكزية بكل أنواعها ويقصد بها[10] : توزيع المهام بين السلطات المركزية و الجماعات المحلية ، كما أن هذه الأخيرة تخضع للرقابة من طرف السلطات المرزية[11].

2)- الاســـتقلالية المالية: يقوم بتوفير الموارد المالية للجماعات المحلية تمكنها من القيام بمهامها المفروضـة عليها ، من أجل تلبية رغبات المواطنين ، في مجال إختصـاصـها وتمتعها بحق تملك للأموال الخاصـــة وقدرة الإســتقلالية التي تمتلكها الجماعات المحلية على إدارة ميزانيتها بحرية لكن في حدود ما تخوله لها الدولة[12].

---

4 عبد الرزاق الشيخلي ، الادارة المحلية دراسة مقارنة ، دار المسيرة للنشر ة التوزيع ، الطبعة 1 ، الاردن ،2001،ص20

5 سايح فطيمة ، دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية المستدامة ، مجلة المستقبل للدراسات الإقتصادية المعمقة ، العدد 1 ، جوان 2022، ص 20

6 ابرهيمي الزهرة ، مرجع سابق ذكره ، ص 10

7 سخري فاطمة الزهرة ، مرجع سابق ذكره ، ص11

سايح فطيمة ، مرجع سابق ذكره ، ص [10]22

[11] ابراهيمي الزهرة ، مرجع سابق ذكره ، ص 103

بن طيبة مهدية ، خروبي سفيان ، دور الجماعات المحلية في دعم التنمية المحلية ، مجلة ايليزا للبحوث ودراسات ، العدد 1 ، 2016 ، ص [12]78

3)- الاستقلالية الإدارية : هو الذي يمكن الأجهزة الإدارية المحلية بكل حرية لممارسة نشاطها حيث يتم توزيع وظائفها الإدارية بين الحكومة المركزية الهيئات المحلية المستقلة وذلك من خلال نظام رقابي[13]

4)- الشخصية المعنوية : هو إكتساب الجماعات المحلية الحق في القيام بمختلف وظائفها التي تنهض بأعبائها الإدارة المحلية التي وجدت من أجلها في الأصل[14]

ويمكن تلخيص هده الخصائص في الشكل التالي:

الشكل (1): يمثل خصائص الجماعات المحلية

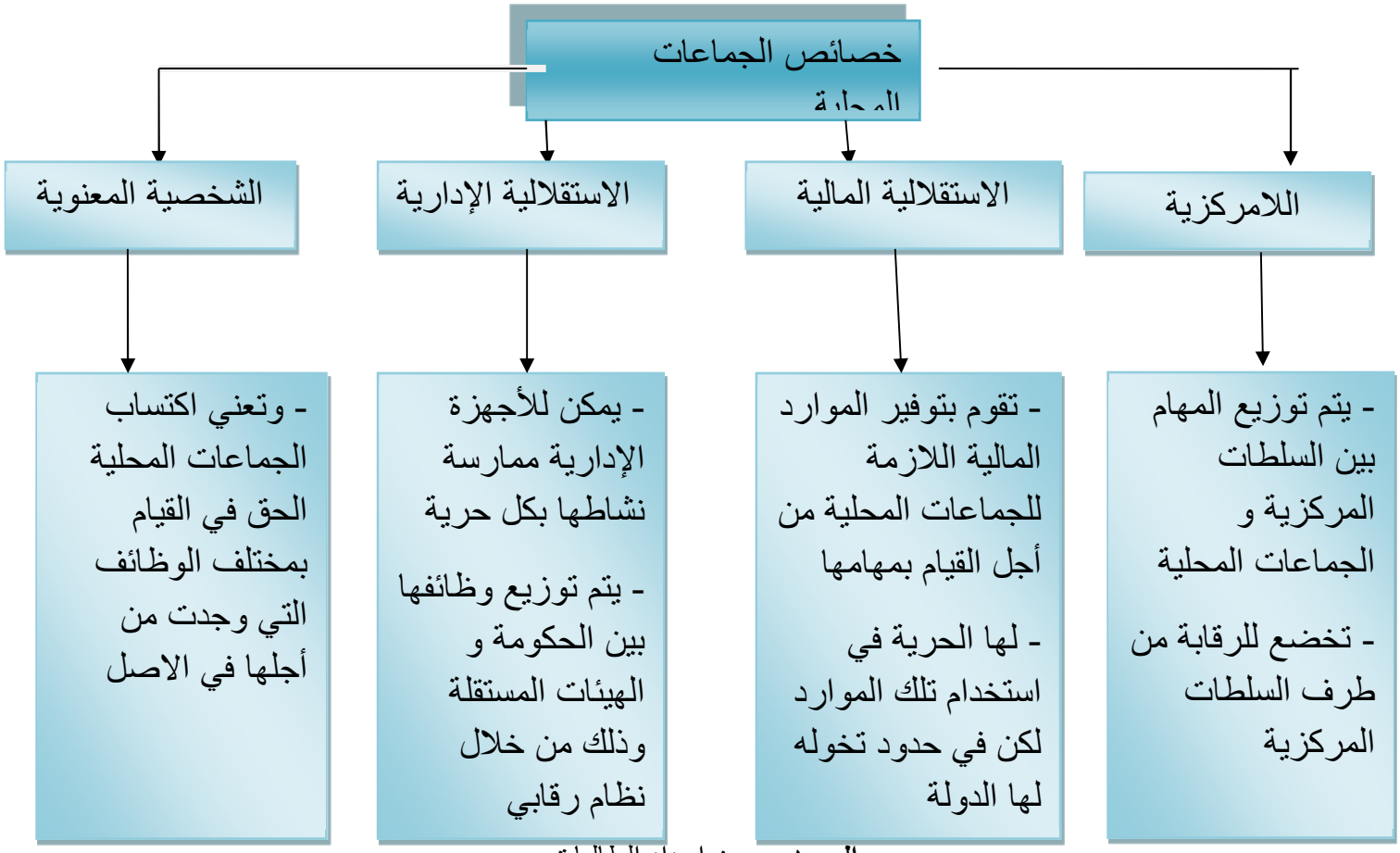

المصدر: من إعداد الطالبات

المطلب الرابع: أهمية و أهداف الجماعات المحلية

أولا : أهمية الجماعات المحلية[15]

- تساعد في تقليل مهام الدولة وفرض إنشاء هياكل لمساعدة الدولة في الدور الخاص بها

[13] فاطمة الزهراء سخري ، مرجع سابق ذكره ، ص 10
[14] سايح فطيمة ، مرجع سابق ذكره ، ص 23
[15] فاطمة الزهراء سخري ، مرجع سابق ذكره ، ص 11

- هي أسلوب إداري من أساليب الحكم الديمقراطي الذي يتضمن تجزئة السلطة التنفيذية المركزية و إعطاء جزء منها إلى وحدات محلية

- تقوم ببسط الإجراءات و القضاء على الروتين وتمارس هيئاتها المحلية الشؤون الخاصة بالسكان وذلك من خلال حل مشاكلهم المحلية

- يتبنى نظامها المحلي في توزيع المال العام فيتم بموافقة أهالي الوحدات الإدارية إضافة إلى ما يدفعوه من ضرائب ليتم صرفه على هذه المرافق بالذات وفي ذلك يتحقق مبدأ العدالة الإجتماعية

- إن إصدار قراراتها ببطئ راجع إلى الإستعانة بأراء المواطنين في إعداد قراراتها

ثانيا : أهداف الجماعات المحلية

1)- الأهداف السياسية : مرتبطة بمقومات الإدارة المحلية المتمثلة في مبدأ الإنتخاب بالرؤساء المجالس المحلي و أنماط العمل السياسي وفي إطار تلك الأهداف يمكن ذكر الأهداف الفرعية التالية[16]

أ)- التعددية : يقصد بها التداول على السلطة بين محتلف الجماعات و المصالح و تتمثل وظيفتها في التنسيق ووضع الحلول التوفيقية بين هذه الجماعات وذلك من خلال المشاركة في صنع السياسات في عدت ميادين أهمها التعليم، الصحة وغيرهم

ب)- الديمقراطية: هي أحد أهم الأهداف التي يسعى إليها نظام الإدارة المحلية و المتمثلة في حرية المجتمع في إنتخاب المجالس المحلية وهي أيضا تساعده في تحقيق ما يلي:

+ إهتمام المواطنين بشؤون لعامة و توثيق صلة بالحكومة

+ تدريب القيادات و إعدادها لشغل مناصب سياسية أعلى

+ تقوية الفهم السياسي لدى المواطن و تمكينه من التميز بين المهارات الممكنة وذلك لإختيارالتكافئ ومناقشة القضايا المهمة

+ الإختيار الحر لممثلي السكان عن طريق الإنتخابات

2)- الأهداف الإدارية : إن تطبيق اللامركزية في إتخاذ القرارات في الشؤون المحلية حقق السرعة والدقة والكفاءة في الإستجابة لمتطلبات و إحتياجات السكان المحليين ومنه تحقيق الأهداف التالية :

+ التحقيق من أعباء الأعمال الإدارية في ظل الأسلوب المركزي

+ تطوير مستوى الخدمات وادائها في المجتمعات المحلية

+ تساهم في تحقيق الكفاءة الإدارية خاصة في النواحي الإقتصادية

+ قضاء بيروقراطية الادارات المحلية وخلق جو تنافس بين مختلف الجماعات

[16] بن طيبة مهدية ، مرجع سابق ذكره ، ص 80

3)- الأهداف الاجتماعية :تمثل نظام الإدارة المحلية فرصة حقيقية لتحقيق جملة من الأهداف منها:

+ تلبية حاجات و رغبات المواطنين مما يتفق مع ظروفهم

+ احساس الفرد بقيمته في التأثير على الصناعة وتنفيذ القرارات المحلية داخل المجتمعات مما يعزز ثقته بنفسه

الشكل (2): يمثل أهداف الجماعات المحلية

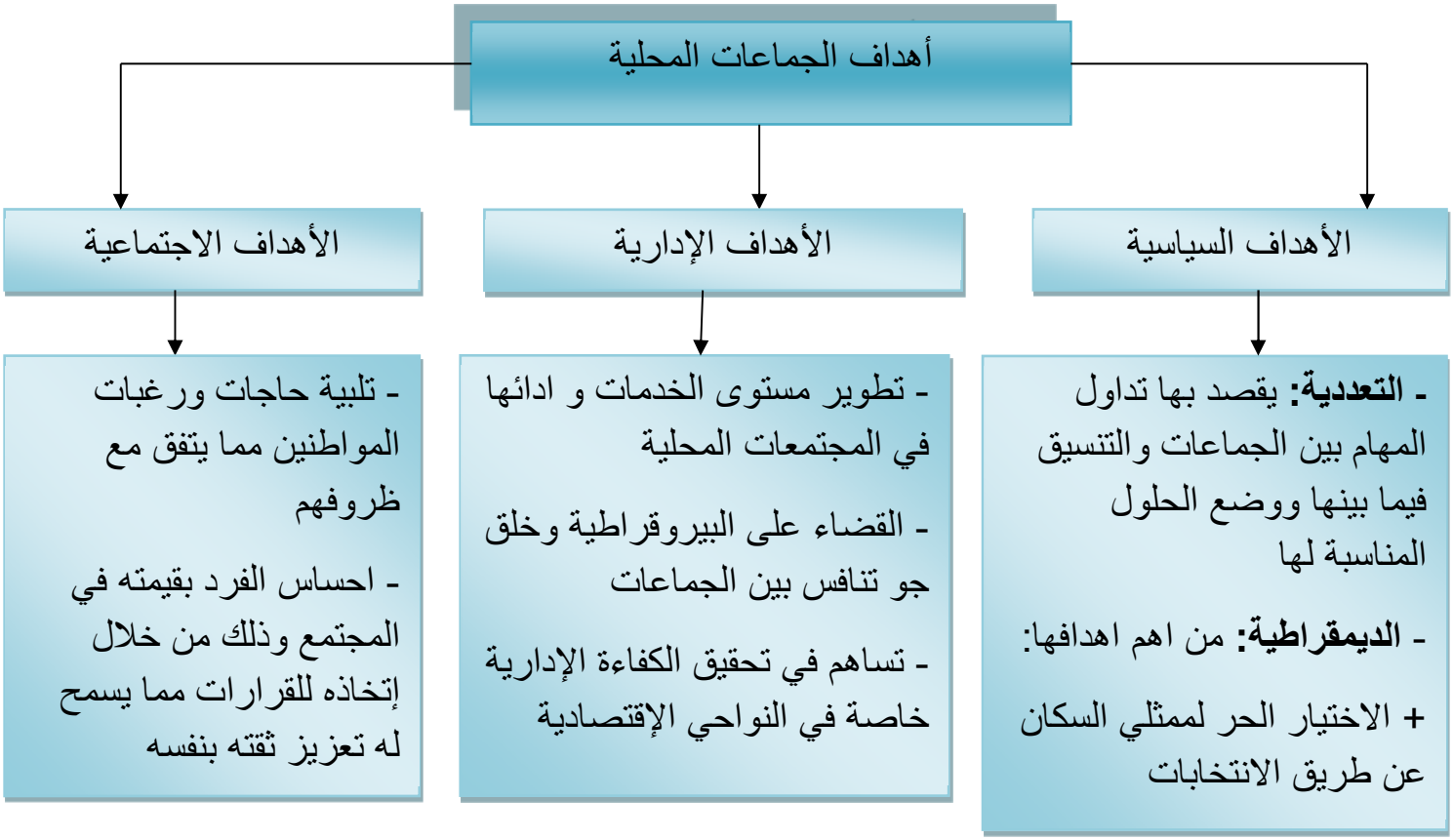

المصدر: من اعداد الطالبات

المطلب الخامس: مقومات الرئيسية لنظام الجماعات المحلية :

يعتبر نظام الادارة المحلية أسلوب اداريا يقسم الدولة الى وحدات ذات طابع محلي، حيث هذ النظام يقوم على مقومات أساسية تتمثل في[17]:

1)- الإقليم المحلي: وهو المكان الذي تمارس عليه سلطتها الممنوحة لها بما يتماشى مع النظم والقوانين، حيث يعتبر الإقليم المحلي من الملامح المميزة من حيث السكان و الاقتصاد و التاريخ و الثقافة.

[17] محلابي علي ، مصادر تمويل الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية ، مذكرة ماجستير ، جامعة أكلي محند أولحاج ، البويرة ، 2017، ص16

2)- المجالس المحلية المنتخبة: حيث يتم تشكيل هذه المجالس عن طريق الإنتخاب المباشر لأن المؤدي إلى نشأة الإدارة المحلية عامل سياسي وهو قريب من الأهالي ماديا و معنويا، اضافة إلى أن الإنتخاب المباشر داعما لإستقلال السلطات المحلية، حيث تعمل هذه المجالس على إدارة شؤون الوحدات مثل الإدارة العامة لمواطني الوحدة، حيث يعمل هؤلاء المواطنين على حل مشاكلهم لأنهم أدرى بها.

3)- رقابة الحكومة المركزية: لكي تتحقق رقابة الحكومة المركزية يتطلب وجود عدة سس أهمها أ هذة السلطات تتفاوت في القوة المالية راجع لما تكتسب من الموارد المالية المقررة لها، ما يستدعي مراقبة أعمالها إضافة إلى اختلاف أحجامها ،طبيعة اقتصادها، المستوى الثقافي و الاجتماعي لسكانها ،وقد تعاني من ندرة الحاجات المحلية بسبب اسعار الضرائب الاساسية لنظام الادارة المحلية حيث بدونها تبتعد ودظات الادارة عن ما يبحث عليه المواطن من حلول مشاكله وحاجاته.

4)- التمويل المحلي الذاتي بالموارد المحلية: ويكون عن طريق استعمالها لمواردها الذاتية بعيد عن ذمة الدولة ما يجعلها تتمتع بإستقلالية مالية و بالتالي امتلاكها الحرية التامة في إنفاق مالها، حيث يمتد هذا الاستقلال ايضا في دعم مبادئ الادارة المحلية عن طريق تأكيد المسؤولية الآلية للمواطنين الوحدات المحلية.

5)- المشاركة الشعبية: تعتبر المشاركة اشعبية أحد أهم المقومات الأساسية لنظام ادارة المحلية فهي تعمل على تحديد أفضل الوسائل لتحقيق الاحتياجات وتمويل المشروعات واتخاذ القرارات وكذا السياسات وبدورها تبتعد الادارة المحلية عن ما يبحث عليه المواطن من حلول لمشاكله وحاجاته.

6)- التغطية وضرورة تكامل بين أجهزة التخطيط: وذلك من خلال تحقيق التنمية التي هي عبارة عن عملية التخطيط لها للتعبئة الشاملة وكذا الاستخدام الامثل للموارد و الامكانيات الموجودة.

7)- توفير العنصر البشري : من أهم العوامل المساعدة على النهوض بنظام الادارة المحلية هو العنصر البشري الذي يعمل الادارة المثلى للموارد المتاحة لتمويل المشاريع، لذا يجب أن تتوفر الموارد البشرية المؤهلة فنيا واداريا، والمواطن قد رسم الخطة إلى غاية تنفيذها.

8)- مقومات قانونية:تعتبر المقومات القانونية من أهم المقومات نظام الجماعات المحلية وتكمن هذه الاهمية كون الادارة تتوفر على موارد ذاتية تجعلها تعتمد على نفسها متمتعة بإستقلالية من جهة وتحقيق أهدافها من جهة أخرى.

المطلب السادس : أشكال ميزانية الجماعات المحلية ومصادر تمويلها

الفرع الأول: أشكال مزانية الجماعات المحلية

- الميزانية الأولية :

هي كشف وبيان تفصيلي لكافة العمليات المالية، يتم اعدادها قبل بداية السنة ويتم تحضيرها اجباريا قبل 31 اكتوبر من كل سنة، ويتم التصويت عليها من طرف المجالس الشعبية (المادة 181 من القانون 10-11 و المادة 165 من القانون 12-07) [18]

- الميزانية الإضافية :

هي وثيقة مالية تأتي لتعديل الميزانية الأولية سواء بالنقصان أو بالزيادة، فتسمح بتعديل النفقات و الإيرادات خلال السنة المالية، وفقا للمادة 181 من القانون 10-11 و المادة 165 من القانون 12-7 فإنه يتم التصويت على الميزانية الإضافية قبل 15 جوان من كل سنة و بصفة إلزامية مبنية على أساس التوازن

الفرع الثاني: مصادر تمويل الجماعات المحلية

من مصادر التمويل المحلي نجد ما هو ذاتي و ما هو خارجي و التي تشمل ما يلي:

+ الموارد المالية الذاتية: تتمثل في

- مداخيل الجباية و الرسوم و هي الموارد الناتجة عن الضرائب و الرسوم

- ماخيل الأملاك وهي الموارد الخاصة الناتجة عن تشغيل و استثمار المرافق المحلية

+ الموارد المالية الخارجية: تلجأ الجماعات المحلية للتمويل الخارجي في حالات إستثنائية فقط وهدا في حالة الموارد الداخلية لا تكفي لتغطية النفقات و تتمثل هده الموارد فيما يلي :

- إعانات دولية : وهي المبالغ التي تساهم بها الدولة في الانفاق على التنمية المحلية، بالإضافة الى تقليل الفوارق بينها لتحقيق التوازن بين حاجات المجتمع

- القروض : هي اعانات محدودة تبقى محصورة في تأمين المرافق العامة فقط

[18] خلادي راضية ، مكانة الجباية المحلية في تمويل الجماعات المحلية، مجلة دراسات جبائية ، العدد 2 ، بومرداس ، ص 10- 11

المبحث الثاني : عموميات حول الموارد الذاتية

المطلب الأول : تعريف الموارد الذاتية:

لقد تعددت التعاريف التي تشرح مفهوم الموارد الذاتية تبعا لمنظور الباحثين و الزوايا التي ينظرون إليها، فقد عرفت الموارد الذاتية كما يلي:

+ ويقصد بها هي الموارد الآتية من مصادر داخلية دون تدخل الدولة ، حيث تتكون من شقين موارد جبائية و موارد غير جبائية و التي تجسد في مجملها مبدأ الإستقلالية المالية للمؤسسة[19]

+ هي أحد المصادر الخاصة التي تستعين بها المؤسسة في تمويل نشاهاتها بنفسها المتمثلة في الاهتلاكات والمؤونات وغيرهم وذلك دون اللجوء إلى الغير أي هو توفير الأموال من أجل إستثمارها في الأنشطة مستقبلا

+ هي الأموال اتي تتحصل عليها المؤسسة من استثماراتها الداخلية دون اللجوء إلى الخارج أي أن مصدرها ناتج عن دورة الإستغلال للمؤسسة

+ هي قدرة المؤسسة في الاعتماد على نفسها في التمويل دون اللجوء الى موارد خارجية كالقروض والإعانات

المطلب الثاني : مكونات الموارد الذاتية: تتكون الموارد الذاتية لأي مؤسسة من : اهتلاكات ، مؤونات، أرباح محتجز[20]

1)- الإهتلاكات: تعرف على أنها تلك الأموال التي تعوض النقص الذي يحدث بطريقة معنوية على الإستثمارات التي تتدهور مع مرور الوقت نتيجة الإستعمال أو نتيجة التقدم التكنولوجي ومن أهميتها المحافظة على رأس مال الشركة ،كما أنها تحدد تكاليف الإنتاج وقياس الأرباح

- ان الهدف من الاهتلاكات هو ضمان الاستثمارات عند نهاية عمرها الانتاجي ، كما يلعب دورا هاما في اعادة تكوين الاموال المستمرة في الاصول الثابتة بهدف اعادة تجريدها في نهاية الدورة الانتاجية

ويمكن أ ن نميز نوعين من الاهتلاكات:

+ الاهتلاك العادي: هو نفسه الإستثمارات المادية بإستثناء الاراضي الغير منتجة و القيم

---

[19] دلالي عبد الجليل ، باية عبد القادر ، نظام تمويل الجماعات المحلية في الجزائر ، المجلة الجزائيرية للحقوق والعلوم السياسية ، العدد 1 ،ص 3

[20] خناق عبد الكريم ، أهمية التمويل الذاتي في استقلاليةالمؤسسة ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2016-2017 ،ص 7

2)- المؤونات : هي الأموال التي تقوم المؤسسة بإحتجازها لغرض تعويض الخسائر

المحتمل حدوثها في المستقبل، حيث تبقى داخل المؤسسة حتى يتحقق العبئ الذي كونت من أجله، ويمكن تمييز نوعين من المؤونات:

أ)- القانونية: هي ذات طابع ضريبي حيث لا تقع من ورائها خسائر، حيث ألزم القانون على تكوينها وهي لا تؤدي إلى ضرائب مستقبلية أي أنها لا تتحمل عنها المؤسسة ضرائب خلال تكوينها

ب)- الاخطار و التكاليف: هي الاموال المخصصة لتغطية الأخطار أو الأعباء المتحصل عليها نتيجة الدورة دون أن يكون هناك امكانية تخصيصها كغطاء لعامل بالأموال

تخضع هذه المؤونات الى عدة شروط و المتمثلة في:

+ أن تكون أسباب انخفاض قيمة الاصل المعني قد نشأت في نفس السنة

+ أن يكون وقوع هدا النقص محتملا

+ أن يكون تقدير هدا النقص موضوعي

3)- الأرباح المحتجزة: تعتبر المصدر الوحيد الذي يحتوي على ملكية داخل المؤسسات حيث تمكنها من اللجوء إلى الأسواق وطرحها عن طريق أسهم أو سندات[21]

وهي عبارة عن ذلك الجزء من الفائض القابل للتوزيع إلا أن المؤسسة تقوم بحجز تلم الاموال في حساباتها من أجل تحقيق غرض معين مثل : احتياطي إعادة سداد القروض، تجديد الآلات .... إلخ

تتمثل عناصر الارباح المحتجزة في:

أ)- الإحتياطي القانوني: هو الحد الادنى من احتياط صافي الربح حيث يستخدم في تغطية الخسائر والزيادة في الرأس المال

ب)- الإحتياطي النظامي: يتم تكوينه طبقا لنظام المؤسسة حيث يشترط فيه وجوب تخصيص نسبة من أرباح السنة لأغراض معينة وهوغير اجباري

[21] د. محمد عبد الله شاهين محمد ، سياسات التمويل و أثره على نجاح الشركات و المؤسسات المالية ، دار حميثرا للنشر و الترجمة ، 2019 ص 36

ج)- الاحتياطات الأخرى: يمكن للمؤسسات في بعض الدول من تكوين احتياطات أخرى وذلك بعد تحديد قيمة الاسهم، وذلك بالقدر الذي يحقق اذدهار للمؤسسة كما يكفل بتوزيع الارباح الثابتة على المساهمين

د)- الأرباح المرحلة: ونقصد بها تلك الأموال المتبقية بعد عملية التوزيع والذي يقترح ترحيله إلى العام المقبل ، ويستخدم كإحتياطي لمواجهة الانخفاضات المستقبلية التي تؤدي إلى عدم قدرة المؤسسة على اجراء توزيعات مناسبة على حملة الاسهم

المطلب الثالث : أنواع الموارد الذاتية:

هناك نوعين من الموارد الذاتية هما[22]:

1)- الموارد الخاصة بالمحافظة على مستوى النشاط: هي الموارد التي تهدف إلى المحافظة على طاقة المؤسسة، حيث أن المؤسسة تخصص تلك الأموال وذلك لتحقيق الأهداف المسيطرة، تتكون عادة من الاهتلاكات

2)- الموارد الخاصة بالتوسع : في بعض الأحيان تفوق الموارد الذاتية الانخفاض الذي يحصل لعناصر الأصول، في هذه الحالة تلجأ المؤسسات إلى استعمال الفائض الناتج عن الاستثمارات في زيادة المخزون او الزيادة في رأس المال، لذلك يسمى بالمورد الخاص بالتوسع، الذي يشكل من الارباح وذلك بعد اقتطاع الضريبة و التوزيع

ويمكن تلخيص هذه أأنواع في الشكل الاتي

[22] خناق عبد الكريم ، مرجع سابق ذكره ، ص 6

الشكل(3): يمثل أنواع الموارد الذاتية

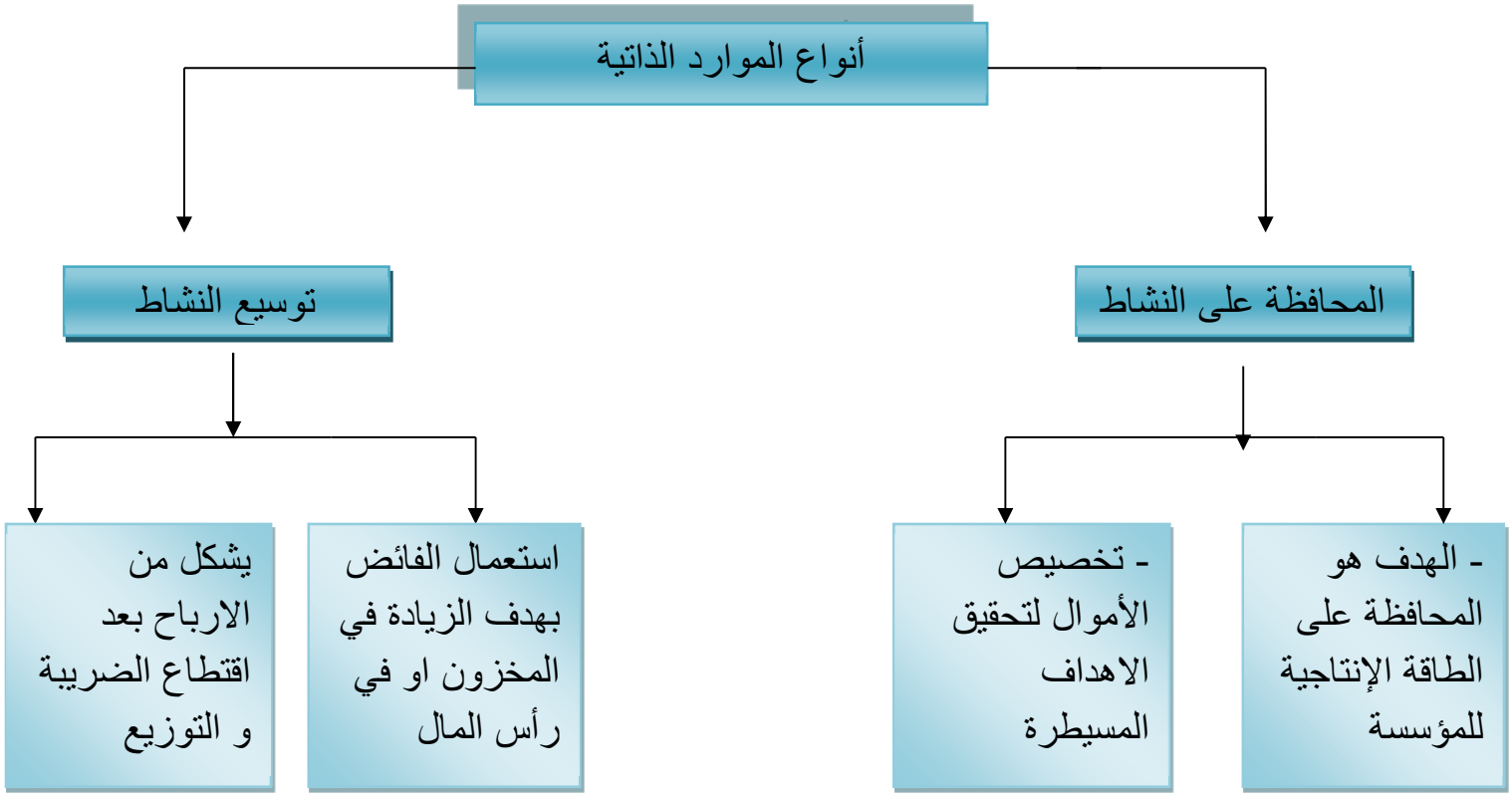

المطلب الرابع: تصنيف الموارد الذاتية الخاصة بالجماعات المحلية : تتنوع الموارد الذاتية لكن تبقى الجبائية الاكثر مساهمة في التمويل وتنقسم إلى[23] :

1)- الموارد الجبائية : تعتبر المصدر الأساسي للتمويل في الجماعات المحلية، حيث تتشكل من رائب ورسوم مخصصة لها فقد، وقد تكون كلية أو جزئية

أ)- الموارد المحصلة لفائدة كلية: وأهمها

+ **الرسم العقاري :** يفرض سنويا على الأراضي المتواجدة في المنطقة سوار كانت مبنية أو غبر مبنية بحيث تحسب الضريبة على الاراضي المبنية على أساس القيمة الإيجارية للمساحة وأما بالنسبة لغير مبنية فتحسب على أساس القيمة الإيجارية للأراضي غير زراعية

[23] موزاوي أيمن ، عداد أمين ، دور الإصلاحات الجبائية في ترقية الموارد الذاتية للجماعات المحلية ، جامعة محمد الصديق بن يحيى ، 2021-2022 ، ص 40

+ **رسم التطهير :** طبقا لقانون الضرائب و الرسوم فإن فائدة البلديات التي تشتغل فيها مصالح رفع القمامة من المنازل تتراوح ما بين 100 و130000 دج وذلك حسب طبيعة المكان المعني في حين تحدد الرسوم في كل بلدية بقرار من المجلش البلدي

+ **رسم الإقامة :** تحصل عليه الجماعات المحلية بصفتها منطقة سياحية أي أن الشخص الغير مقيم يقرض عليه رسم ضريبي يتم دفعه كل يوم يقضيه في تلك المنطقة وتكون بطريقة غير مباشرة أي عن طريق الفنادق، الحمامات المعدية

بالإضافة إلى هذه الرسوم يوجد أيضا رسوم أخرى تتمثل في عقود التعمير و الرخض، الإعلانات وغيرها

ب)- الموارد المحصلة لفائدة جزئية : تتمثل في

+ **الرسم على النشاط المهني : حيث** يفرض على الأشخاص سوار كانو طبيعيين أو معنويين يمارسون نشاط صناعي أو تجاري بمعدل رسم يقدر ب 2 بالمئة بإستثناء إنتاج السلع، أما بالنسبة لنشاط المحروقات بواسطة الأنابيب فإنه يرتع إلى 3 بالمئة على الأنشطة السابقة، أما من حيث عائداته تتحصل البلدية 66 بالمئة للبلدية و 29 للولاية أما الباقي فهي لفائدة صندوق التضامن

+ **الضريبة الجزافية الوحيدة :** تفرض على الأشخاص الطبيعيين الذي يمارسون نشاط صناعي أو تجاري أو حرفي الذي لايتجاوز رقم أعماله 15000000 دج بأستثناء التي

أختارت نظام فرض الضريبة على الربح الحقيقي ويكون معدل الضريبة في هذه الحالة مقدر ب 5 بالنسبة للإنتاج، و 12 بالنسبة للأنشطة الأخرى

+ **الرسم على القيمة المضافة :** ويتم فرضها على الإستهلاك الإجمالي، وتخضع له كل العماليات المتعلقة بالمبيعات وعمليات الإيجار ومختلف خدمات الأشغال العقارية حيث يتم تحصيل بمعدلين المعدل العادي المقدر ب 19 بالمئة و المعدل المنخفض المقدر ب 9 بالمئة

2)- الموارد الغير جبابية: بالإضافة إلى الموارد الجبائية المذكورة سابقا تمتلك الجمعات المجلية موارد غير ذاتية تشمل عدة عناصر و المتمثلة في

+ **عائدات الإستغلال:** هي الأموال التي تحصل عليها نتيجة الخدمات التي تقدمها سوار كانت ذات طابع صناعي أو تجاري في إقليمها ومن أهمها : عائدات الوزن و الكيل، عائدات المتاحف، عائدا التخزين في المستودعات وغيرها

+ **القروض:** تلجأ الجماعات المحلية للإقتراض سواء من الشعب أو من البنوك بهدف سد العجز التي تتعرض له ويكون ذلك بتقديم تعهد برد الأموال في الوقت المحدد و بالرغم يغود ذلك بالإجاب لها إلا أنها قررت اللجوء إليها بسبب عدم قدرة التسديد من جهة وتعقيد الإجراءات من جهة أخرى

+ **الهبات والوصايا:** بالإضافة للاقتراض، تمتلك الجماعات المحلية صلاحيات امتلاك الهبات و الوصايا من طرف الغير، وهي أموال تتحصل عليها من أشخاص طبيعيين أو معنويين والتي يتم قبولها أو رفضها من طرف المجالس، وأما إذا كانت من شخص أجنبي فإنها تخضع للزيادة في حالة القبول بها و ذلك لضمن الدولة سيادتها ووحدتها من جهة واستقلالية الجماعات المحلية في ممارسة نشاطها من جهة أخرى

المطلب الخامس : معوقات الموارد الذاتية للجماعات المحلية وطرق مواجهتها

تشمل معوقات الموارد الذاتية للجماعات المحلية فيمايلي [24]:

أولا : معوقات الموارد الذاتية للجماعت المحلية :

تحدث تلك المعوقات بضعف الموارد الذاتية من ناحيتين و هما ضعف الموارد الجبائية و ضعف أملاكها

1)- ضعف الموارد الجبائية: على الرغم من أنها أهم مورد ذاتي في الجماعات المحلية، إلا أن بعض البلديات تشهد عجز في الإيرادات السنوية ،وتشمل المناطق التي تعاني من فقر في الانشطة الاقتصادية والتجارية، ومن أهم الاسباب التي تؤدي إلى ضعفها هو عدم إستفادة الجماعات المحلية من كامل عائدتها التي تحصل عليها في نخر السنة.

2)- صعف عائدات الأملاك: على الرغم من أهمية أماك الجماعات المحلية ومدى قدرة على تحقيق موارد مالية معتبرة، إلا أن أغلب البلديات تعاني من ضعف أملاكها الخاصة لا سيما العقارية، وتعود أسباب هدا الضعف إلى عدم وجود تقييم حقيقي للموارد أ والفيمة الحقيقية الناتجة عن إستغلالها

ثانيا : سبل مواجهة هذه المعوقات وتفعيل الموارد الذاتية للجماعات المحلية:

نظرا لأهميتها في تمويل التنمية المحلية في شتى المجالات فإن اصلاحها يتمثل في اصلاح الجباية المحلية وتثمين مواردها الذاتية، تفعيل بليات اللجوء الى الاقتراض، تفعيل تضامن بين الجماعات المحلية[25]

1)- إصلاح الجباية المحلية: تتطلب عملية الإصلاح إلى مجموعة التدابير و الاصلاحات المتمثلة في :

[24] دلالي عبد الجليل ، باية عبد القادر ، مرجع سابق ذكره ، ص 9
[25] دلالي عبد الجليل ، باية عبد القادر ، مرجع سابق ذكره ، ص 10

+ إيجاد نظام جبائي محلي قائم على الفصل الفعلي و القانوني بين الجباية المحلية و جباية الدولة

+ تنازل الدولة عل بعض الضرائب والرسوم خاصة للبلديات التي مواردها لا تكفي لتغطية نفقاتها

+ محاربة كافة أشكال الغش و التهرب الضريبي، وكذا تعزيز ليات الرقابة و المتابعة عند فرض الضرائب وتحصيلها

2)- تثمين الموارد الذاتية الغير جبائية : إن تثين الموارد التي بحوزتها من شأنها دعم ميزانيتها وتعزيز استقلاليتها وكذلك تحديد قيمتها من خلال العمل ما يلي :

+ احصاء وحصر الأملاك العقارية التي تحوزها في إقليمها

+ مراجعة الأسعار المطبقة على استغلال الأملاك العقارية و المنقولة للجماعات المحلية

+ اعتماد على الرشادة في تسيير الثروات المحلية بما يكفل استدامها و استمراريتها

3)- تفعيل آليات اللجوء الى الإقتراض : يعد الإقتراض من سبل الكفيلة لدعم الجماعات المحلية في اقاليمها لاسيما الطابع الإستثماري، وذلك تسهيل اللجوء الى الاقتراض من البنوك ذات مردودية من خلال تبسيط الاجراء ومنح لها الوقت الكافي لتسديد الديون وفق أقساط سنوية تراعي امكاناتها المالية

4)- تفعيل نظام المالي بين الجماهات المحلية : يعد التضامن المالي من بين أهم الموارد للجماعات المحلية لاسيما بلديات الولاية الواحدة بهدف البلدات الغنية من ايرادا البلديات الفقيرة و التحقيق التوازن بينها

المطلب السادس: تقييم الموارد الذاتية: تنطوي إلى العديد من المزايا والعيوب منها[26]

1) **المزايا :** من أهم المزايا التي تتميز بها:

+ تحافظ علة استقلاليتها و لا توجد رقابة علة الدائنين عليها

+ تجنب الموارد الذاتية المؤسسات تحمل أعباء مثل تسديد الديون وغيرها

+ تعتبر الركيزة الأساسية لإعداد مخطط التمويل ، وتحقق الفعالية الإقتصادية للنشاط

+ تمثل الإهتلاكات الجانب الاكبر في التمويل الداخلي وتكون أموله معفية من الضرائب

2)- العيوب : على الرغم من المزايا التي تتمتع بها إلا أنها لا تخلو من الاخطاء و التي تتمثل في[27] :

+ قد تؤدي إلى فقدان المساهمين نتيجة تراجع الأرباح الموزعة

+ تكون الموارد الذاتية غير كافية لتمويل كل الإحتياجات المتوادة في المؤسسة

---

[26] د. محمد غياث شيخة ، التمويل المبادئ- السياسات – التوجيهات الحديثة، دار رسلان للطباعة و النشرو التوزيع ، سنة 2022 ، ص 38

[27] د. مايح شبيب الشمري، حسن كريم حمزة ، ، التمويل الدولي ، كلية الإقتصاد ، الطبعة الأولى ، 2015 ، ص 22

+ يعيق تجميع الإدخارات على مستوى الإقتصاد ككل

+ قد لا تهتم الادارة الى دراسة مجالات استخدام الاموال المدخرة التي تحصل عليها من الغير ، مما يؤدي الضعف العائد

+ يؤدي الإعتماد الكلي على الموارد الذاتية لتوسيع النشاط و بالتي عدم الاستفادة من الفرص المتاحة بسبب قصور التمويل الداخلي إلى توفير الاحتياجات اللازمة

المبحث الثالث : الدراسات السابقة

في هدا المبحث سوف نتطرق إلى أهم الدراسات اليابقة التي عالجت موضوع الموارد الذاتية و الجماعات المحلية

المطلب الأول : عرض الدراسات السابقة

+ دراسة (أمال رزام ، 2016-2017)

1)- دراسة سابقة بعنوان دور الجباية المحلية في تنمية الجماعات المحلية و التي هدفت إلى إدارة الجماعات المحلية و تغيير النظرة السلبية عن الجباية و التأكيد على أهميتها ومعرفة الدور التي تلعبه في ميزانية البلدية، وقد تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي لجمع البيانات لإلمام بالجانب النظري وكان من أبرزنتائجها : مواجهة الجماعات المحلية عدة عراقيل فيما يخص التمويل الذي أصبح لا يضمن مسايرة التغرات الكبرى التي شهدتها الدوله[28]

+ دراسة (محلابي علي ، 2017-2018)

2)- دراسة سابقة بعنوان مصادر تمويل الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية و التي هدفت إلى دراسة ما مدى أهمية لجماعات المحلية ومعرفة مجالاتها التنموية وكذلك معرفة أبرزمقوماتها وبيان هيكلها التنظيمي ومصادر تمويلها، وتم إتباع في هذه الدراسة المنهج الوصفي و التاريخي للحصول على البيانات و المعلومات ومن أبرز النتائج المتحصل عليها : إمتلاك الدولة حق تأسيس الضرائب وضعف الجبايةالمحصلة لصاح الدولة مما أدى إلى نقص العوائد الجبائية من سنة إلى أخرى و تركيز الدولة على ايرادات التجهيز بدل من ايرادات التسيير[29]

+ دراسة (موزاوي أيمن ، عداد أمير2021-2022)

3)- دراسة سابقة بعنوان دور الإصلاحات الجبائية في ترقية الموارد الذاتية للجماعات المحلية ، والتي تهدف إلى معرفة أهم مصادر المولرد الذاتية التي تخص الجماعات المحلية وبيان أهم الإصلاحات الجبائية

[28] عموري, أ. (2021). دور الجباية المحلية في تنمية الجماعات المحلية.
[29] بوزيدي, ه & .جمام, م. (2017 .(*دور الجباية المحلية في تغطية نفقات الجماعات المحلية وتحقيق التنمية بها*

التي تقوم بها الدولة من أجل ترقية الموارد الذاتية للجماعات المحلية وتثمين الأملاك و الإصلاح في مجال التضامن ما بين البلديات ، وتم إتباع في هذه الدراسة أيضا عدة مناهج و المتمثلة في المنهج الوصفي و التحليلي وكذا و التاريخي

للحصول على المعلومات من أجل إتمام الجزء النظري الخاص بها، وكان من أبرز

نتائجها : أن الموارد الذاتية للجماعات المحلية يغلب عليها الطابع الجبائي وتم تقسيمها

إلى ضرائب ورسوم محملة نسبيا لفائدة البلدية دون سواها، بالإضافة إلى موارد أخرى غير جبائية تمثلت في نواتج الأملاك و التي تساهم بنسبة ضئيلة في مداخيل الجماعات المحلية[30]

+ دراسة (خناق عبد الكريم 2016-2017)

4)- دراسة سابقة بعنوان أهمية الموارد الذاتية في استقلالية المؤسسة و التي هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مختلف مفاهيم الموارد الذاتية و اللامركزية المالية وما مدى قدرة النسب و المؤشرات في تحديد الوضعية الماليةالمؤسسة ومعرفة وضعية هذه الأخيرة هل تعتمد على الديون في نشاطاتها أو مستقلة ماليا، وتم اتباع المنهج الوصفي التحليلي لجمع البايات ومن أهم نتائها نجد : أن الموارد الذاتية تلعب دورا كبيرا وهاما داخل المؤسسات الإقتصادية، كما تبين قدرة المؤسسة على ممارسة أنشطتها المختلفة و الكبيرة و الإختيار الأمثل لمصدر التمويل، ومن هدا المنبر نستنتج أن المؤسسة تعتمد بالدرجة الأولى على الموارد الذتية في انجاز استثماراتها[31]

[30] سعدلي, ف & .ططشاك, ر & .معيفي, ل. (2021 .(*الجباية المحلية للجماعات المحلية في الجزائر واقع وآفاق*)

[31] بدواني, خليل, عيدات, رامي, ساوس & ,الشيخ/مؤطر. (2016 .(*دور تسيير الخطر الجبائي في الأداء المتميز للمؤسسات* (Doctoral dissertation, جامعة أحمد دراية-ادرار.(

المطلب الثاني : مناقشة الدراسات السابقة

الموضوع	الدراسة الحالية	الدراسات السابقة
الموارد الذاتية للجماعات المحلية	- تهدف دراستنا إلى معرفة المفاهيم الأساسية للموارد الذاتية و الجماعات المحلية ومعرفة ما مدى قدرة الموارد الذاتية في تمويل الجماعات المحلية في الجزائر	**- دراسة أمال رزام :** و التي بينت الدور التي تلعبه الجباية في تطوير ميزانية البلدية وتغيير النظرة السلبية لها **- دراسة محلابي علي:** هدفت إلى معرفة أهمية الجماعات المحلية في الدولة وكذلك أهم مصادر تمويلها **- دراسة مزاوي أيمن ، عداد أمير :** وتهدف إلى معرفة أهم المصادر الذاتية للجماعات المحلية التي تؤدي إلى ترقيتها وتثمين ملاكها **- دراسة خناق عبد الكريم :** والتي تبين ما مدى قدرة الموارد الذاتية في تحقيق الإستقلالية المالية داخل الجماعات المحلية
الإطار الزمني	2022-2023	من 2016إلى غاية 2021

خلاصة الفصل الأول :

الجماعات المحلية تمثل الوحدة الأساسية للحكم المحلي و الإدارة في الجزائر، حيث وفرت الدولة الجزائرية كافة الظروف لهذه الجماعات و أعطتها الإستقلالية الإدارية والمالية وجعلتها الوسيط بينها وبين المواطن، خاصة إذا تعلق الأمر بالخدمة العمومية وتنفيذ السياسة العامة للدولة . حيث تعمل على تحقيق حاجات المجتمع، كما أنها تعمل تحت إشراف رقابة الحكومة المركزية.

وأما بالنسبة للموارد الذاتية فهي الأملاك التي بحوزت الجماعات المحلية التي إن تم إستغلالها بالشكل المطلوب يمكن أن تحقق التنمية لأفراد المجتمع وتعظم استقلاليتها في إتخاد القرارات التي تتناسب مع قدرتها، وامكانياتها، وتقوم بترتيبها حسب أولويات أفراد المجتمع .

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية و ميدانية حول الموضوع

المبحث الأول: تقديم عام حول بلدية جامعة

المبحث الثاني: دراسة و تحليل وضعية تحصيل الإيرادات الذاتية لبلدية جامعة في الفترة ما بين 2016 إلى 2020

المبحث الثالث: دراسة وتحليل وتفسير نسبة التغير في حصيلة الايرادات الذاتية لبلدية جامعة من 2016 إلى 2020

تمهيد :

بعد الانتهاء من الجانب النظري للبحث، و الذي تناولنا فيه مختلف الجوانب المتعلقة بالموضوع المدروس وذلك وفق فصل واحد مكون من ثلاث مباحث، حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى المفاهيم المتعلقة ب الجماعات المحلية و في المبحث الثاني إلى أبزر المعلومات المتعلقة ب الموارد الذاتية و كيفية ترقيتها

ولكي نوثق دراستنا قمنا بإسقاطها على أرض الواقع من خلال هذا الفصل و الذي يمثل الجانب التطبيقي ، قمنا بإجراء دراسة ميدانية في بلدية "جامعة " من أجل فهم الموضوع بشكل أكثر واقعية و استخلاص دور الموارد الذاتية في ترقية الجماعات المحلية

فمن خلال دراستنا التطبيقية قمنا بتقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث

المبحث الأول : تقديم عام لبلدية جامعة

المبحث الثاني : دراسة و تحليل حصيلة الايرادات الذاتية لبلدية جامعة من 2016 سنة إلى سنة 2020

المبحث الثالث : دراسة نسبة التغير لحصيلة الايرادات الذاتية لبلدية جامعة من سنة 2016 إلى سنة 2020

الفصل الثاني:دراسة ميدانية تطبيقية

المبحث الأول : تقديم عام لبلدية جامعة

تهتم الدولة الجزائرية بالقطاع العمومي وبناءا على هذا نصت مجموعة من المراسيم و المواد في هذا المجال التي تتضمن إنشاء المؤسسات العمومية عبر الوطن ، وتعتبر (بلدية جامعة) أحد المؤسسات العامة التي تخضع لهذه القوانين و المراسم.

المطلب الأول : مفهوم عام حول بلدية جامعة :

أولا : تعريف البلدية :

طبقا للمادة الأولى من القانون رقم 10-11 المؤرخ في 20 رجب عام 1432ه ، الموافق ل 22 يونيو 2011 عرفت البلدية على أنها : "الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة ، تتمتع بالشخصية المعنوية و الميزانية المالية المستقلة"

و من المادة (2) من نفس القانون عرفت البلدية أنها " القاعدة الإقليمية اللا مركزية و مكان لممارسة المواطنة وتشكل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية"[32]

ثانيا : تعريف بلدية جامعة

هي إحدى بلديات ولاية المغير و تبعد عن مقر الولاية ب 50 كلم ، وهي جماعة إقليمية سياسية تتمتع بالشخصية المعنوية و الإتقلال المال ي ، كما لها إقليم و إسم و مركز يقوم بإدارتها مجلس منتخب يدعى المجلس الشعبي البلدي

ثالثا : نشأة بلدية جامعة :

نشأة لدية جامعة منذ عهد الإستعمار الفرنسي للجزائر بالضبط خلال سنة 1958 م تحت إشراف المجلس البلدي و رئيس البلدية فرنسي يدعى بيارلالو ، و لكن بعد الإستقلال أشرف عليها المجلس الجزائري وكان أول رئيس للبلدية هة المرحوم و المجاهد محمد بسر وكانت تابعة إداريا لولايات الواحات وبعد تقسيم الإداري لسنة 1974 تحولت إلى ولاية بسكرة وبعد التقسيم الإداري لسنة 1984 تحولت إلى ولاية الوادي فأصبحت تابعة لها ، وبعد إضافة الولايات الجديدة أصبحت تابعة لولاية المغير سنة 2020 ، حيث تقع في وادي ريغ على الطريق الوطني رقم 03 الرابط بين ولاية بسكرة وولاية تقرت حيث يقسم المدينة إلى قسمين

[32] مسهل فاطمة. أداء الجماعات المحلية في ظل مقاربة الديمقراطية المحلية" حالة الجزائر" (Doctoral dissertation, المسيلة).

شرقي و غربي وتمتد شرقا نحو خط السكة الحديدية وغربا واحات النخيل على طول الطريق المؤدي إلى مدينة المرارة حيث يحدها كل من الشمال و الجنوب أراضي شاغرة ويحدها :

+ من الشمال : بلدية تندلة

+ ومن الجنوب : بلدية سيدي عمران

+ ومن الشرق : بلدية رقيبة

+ ومن الغرب : بلدية المرارة

وتبلغ مساحتها الإجمالية حوالي 780 كلم مربع ويقدر عدد سكانها حوال 51783 نسمة

(إحصائيات سنة 2008)

المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي للمؤسسة

أولا : تعريف الهيكل التنظيمي

هو عبارة عن المسار أو الشكل الذي يحدد التركيب الداخلي للعلاقات السائدة في المنظمة و يوضح مختلف المستويات الإدارية و الوحدات التنظيمية الرئيسية و الفرعية التي تقوم بمختلف الأعمال و الأنشطة لتحقيق أهداف المنظمة كما يبين أنواع و أشكال الإتصال وشبكات العلاقات القائمة داخل المنظمة

ثانيا : مصالح البلدية

بموجب القرار رقم 6729 المؤرخ في 1981/10/11 المتضمن القانون الإداري لمصالح البلدية وكذا المواد 118/117 من المرسوم رقم 26 / 91 المؤرخ في 1991/02/02 المتضمن القانون الأساسي الخاص بالعمال المنتمين إلى قطاع البلديات نظرا للمداولة رقم 2003/07 المؤرخة في 2003/06/08 و التي تتضمن استدراك بخصوص المداولة رقم 1992/04 المؤرخ في 07/ 1992/01 المتضمنة المخطط التنظيمي لتحديد هياكل البلدية كما يلي :

1- الأمانة العامة :

الكاتب العام : هو المحرك الرئيسي و المسير للمهام الإدارية كما دوره التنسيق و التنشيط لكل المصالح ، و يعتبر المسؤول الثاني بعد رئيس المجلس الشعبي البلدي ، حيث يقوم بالأعمال التالية

+ اقتراح تعيين الموظفين و التشاور مع رئيس البلدية

+ مراقبة أعمال الاستعمالات و تنظيم دخول المترددين على البلدية

+ نشر و توزيع القرارات و اللوائح و المنشورات

+ الإشراف على الأنشطة الثقافية و الاجتماعية

- يساعد في ممارسة هذه المهام مكتب الأمانة الذي يمارس الصلاحيات التالية:

+ استقبال البريد و تسجيله (الوارد والصادر)

+ استقبال الموظفين و الزوار و توجيههم إلى مكتب الأمين العام

+ استقبال المكالمات الهاتفية ، الترقيم ، التسجيل ، تكوين المداولات ، القرارات و المقررات

+ حفظ الأختام

- وتضم هذه المديرية مصالح تتمثل في :

أ- مصلحة كتابة المجلس الشعبي البلدي : وتضم مكتبين هما

+ مكتب متابعة نشاطات المجلس الشعبي

+ مكتب العقود الإدارية و المداولات

ب- مصلحة التوثيق و الإعلام الآلي : و تتضمن مكتبين هما

+ مكتب البريد و الاتصال و الاستقبال و التوجيه

+ مكتب التوثيق و الأرشيف : ويتولى ما يلي

- التكفل بأرشيف البلدية ، حفظه و ترتيبه ، تسييره ، ومتابعة والسهر عليه

- جمع الوثائق القانونية التنظيمية و وضعها في متناول مصالح البلدية

- تكون البنك للوثائق و خاصة منها التي تمس بشكل كبير أو غير مباشر تسير مصالح البلدية خاصة و الإدارة عامة ، استغلال الوثائق و الأرشيف للقيام بالدراسات و التحاليل

- تنسيق العلاقات مع مختلف المصالح الخارجية في مجال المحفوظات و الوثائق

+ مكتب الاعلام الآلي : حيث يتولى ما يلي

- استغلال الاحصائيات للقيام بالدراسة و التحاليل و التلخيصات

- تنسيق العلاقات و التعامل مع المصالح الخارجية في مجال الإحصائيات

- التنسيق بين مختلف مصالح البلدية

- القيام بكل عمليات الاعلام الآلي

- ضبط برنامج لتعميم الإعلام الآلي عبر مختلف المصالح

2- مديرية التنظيم و التنشيط و الشؤون الإجتماعية و الثقافية: وتتشكل هذه المديرية من مصلحتين أساسيتين هما :

أ- مصلحة التنظيم و الشؤون العامة : وتظم 4 مكاتب وهي كالاتي

+ مكتب النزاعات : ويكون فيها

- متابعة كل النزاعات التي تكون البلدية طرف فيها

- تحرير و الرد على العرائض أمام الهياكل المختصة

- متابعة تنفيذ الأحكام النهائية سواء لصالح أو ضد البلدية

- فحص ودراسة العقود التي تصدرها البلدية من حيث الشرعية و خاصة يتعلق بمضمون القرارات

- إصدار مدونة بالعقود الإدارية البلدية ذلك بصفة دورية

+ مكتب التنظيم الشؤون العامة :(الفرع الادارية : تقديدين ، مازر ، وغلانة ، سيدي يحي)

- إعداد سجلات الحالة المدنية بكل أنواعها

- إعدادالوثائق الخاصة بالحالة المدنية

-إعداد الوثائق المتعلقة ببطاقة التعريف الوطنية

- إحصاء كل الأصناف التجارية و المؤسسات التجارية المتواجدة على تراب البلدية

- متابعة حركة المواطنين (جواز السفر ، الاقامة ...)

- ضبط و متابعة كل السجلات التجارية و الحرفية

- التكفل بالتنظيم العام (بطاقة التعريف البيومترية)

+ مكتب إحصاء السكان : ويتولى ما يلي

- احصاء المواليد و الزواج و الوفيات دوريا

+ **مكتب الإنتخابات و الخدمة الوطنية و الجمعيات :** ويتولى ما يلي

- اعداد بطاقات الإانتخابات و احصاء الناخبين

- مسك و ضبط البطاقة الإنتخابية

- تسجيل و شطب الناخبين

- التنسيق مع الحالة المدنية بالنسبة لحركات الناخبين

- العمل بإستمرار على تطهير القائمة الإنتخابية

- تحضير العمليات الإنتخابية (الوسائل المادية والبشرية)

- متابعة عملية تعداد السكان و حركة المواطنين

- اعداد الجدول السنوي لإحصاء شباب الخدمة الوطنية

- اعداد شهادات التسجيل و الإحصاء

- توزيع الإستدعاءات المتعلقة بعملية الفحص الطبي لأداء الخدمة الوطنية

ب- مصلحة الشؤون الإجتماعية و الصحة و الشؤون الثقافية والرياضية : وتظم مكتبين

+ **مكتب الشؤون الإجتماعية و الصحة العمومية** : ويتولى ما يلي

- احصاء الفئات الإجتماعية (المكفوفين ، عجزة ، شيوخ ، ذوي الهمات)

- ضبط قائمة أصحاب الدخل الضعيف

- إحصاء السكنات التي لا تتوفر على الشروط الصحية للحياة

- إعداد شهادة الكفاءة والحضانة و الإنفصال عن الوالدين

- ضبط و حصر الطلبات المتعلقة بالسكن الوظيفي للمعلمين

- إنشاء و متابعة لجنة التحقيقات الإجتماعية

- إعداد المحاضر و العمليات المتعلقة بالأشخاص المصابين بالأمراض العقلية قصد تحويلهم إلى المراكز المختصة

+ **مكتب الشؤون الثقافية و الرياضية :** و يتولى كل المهام المتعلقة بترقية و الرياضة، وفي هذا الشأن يقوم خاصة بما يلي :

- التنسيق و العمل مع مختلف العمليات و الرابطات الثقافية و الرياضية من أجل دعم الثقافة و الرياضة

- تنظيم التظاهرات الثقافية و الرياضية

- إحصاء المعالم التارخية و الأثرية و السهر على حنايتها

- تسيير المكتبات

- إحصاء و ضبط مختلف الجمعيات

3- مديرية الشؤون الإدارية و المالية و الاقتصادية :

تعتبر هذه المديرية من أهم المصالح في البلدية نظرا للمهام العديدة التي بها، فهي تتكفل ب الأعمال الإدارية و المحاسبية و تنسيق العلاقات التي تربط مختلف مصالح البلدية بالمقاولين ومصالح الضرائب حيث تظم أربعة مصالح مهمة وهي :

+ **مصلحة المستخدمين و التكوين :** تتكون من مكتبين

* مكتب تسيير الموظفين

* مكتب الحركة و التكوين

حيث بقوم بالأعمال التالية

- الإشراف على كل عمليات سير مصلحة المستخدمين و التكوين مع إسناد المهام لكل فرد فيها حسب المكاتب و المهام المنوطة بها مع المتابعة و المراقبة و التسيير لكل هذه المهام

- إستقبال الموظفين مع الاستماع إلى انشغلاتهم ومحاولة إيجاد حلول لها مع السلطة الوصية

- التنسيق مع المصالح البلدية في مختلف المواضيع التي تحصيهم

- تحرير الرسائل الإدارية الخاصة بالمصلحة و تكليف الأعوان بمتابعتها و تسريع وتيرة العمل في أحسن الظروف

- التنقلات خارج الدائرة لإنجاز العمل المطلوب

- التكفل بتوزيع عمال حراسة و صيانة مقر البلدية و ملحقاتها

- إعداد ومتابعة الرزنامة السنوية لعطلة أعضاء المجلس الشعبي البلدي

- السهر على متابعة و تنفيذ العقوبات التأديبية الصادرة على اللجان المتساوية الأعضاء و كذا الهيئة المستخدمة

- تسطير رزنامة التكوين و الرسكلة

- حضور بعض الإجتماعات

+ **مصلحة المالية و المحاسبية:** و تتضمن ثلاثة مكاتب

* مكتب الميزانية: وفيه فرعين

- فرع التجهيز

- فرع التسيير

* مكتب الأجور

* مكتب متابعة الضرائب و الرسم والتحصيل

+ **مصلحة الدراسات و النشاط الإقتصادي :** وتضم مكتبين

* مكتب تسيير ممتلكات البلدية

* مكتب الدراسات و الحركة الإقتصادية و التخطيط

+ **مصلحة الشؤون الفلاحية :** و فيها مكتبين

* مكتب السكن الريفي

* مكتب الإستصلاح و الري

4- مديرية التعمير و البناء و الشبكات : حيث تتكفل بعمليات إنجاز مشاريع المخطط البلدي للتنمية و كل ما يتعلق بالجانب العمراني و المعماري للبلدية و تضم ثلاثة مصالح وهي :

+ **مصلحة البناء و التعمير :** وتضم مكتبين

* مكتب التعمير و البناء : ويضم ما يلي

- التكفل بدراسة و متابعة الوسائل على مستوى

- العمل على حماية وسائل التعمير على مستوى إقليم البلدية وفق للقوانين و التنظيمات

- جمع كل المعطيات المتعلقة بالتعمير، قصد الضبط و وفقا لتطور هذا القطاع

- التكفل بمتابعة التعمير فيما يتعلق برخصة البناء، رخصة التجزئة، رخصة الهدم ...الخ

- السهر على مراقبة و تسليم شهادة مطابقة الأشغال

- متابعة التجديد الحضري

* **مكتب التخطيط الحضري :** حيث تتكفل بالمهام

- وضع لوحات التعريف بأحياء المدينة و بمقرات مؤسساتها

- صيانة و حفظ اللوحات

- السهر على تنظيم سبكة النقل و مراقبتها داخل إقليم البلدية

- التنسيق مع اللجان الأحياء في عمليات تنظيف المحيط

- إعداد الأجراءات التنظيمية المتعلقة بنظافة المحيط

- العمل على صيانة و مراقبة أماكن التفريغ العمومي

- جمع القمامات وتفريغها في الأماكن المخصصة

+ **مصلحة الهندسة و المراقبة :** و تتضمن ما يلي

* مكتب الدراسات الهندسية

* مكتب متابعة المشاريع

* مكتب الدراسات التقنية و البرمجة و الاستثمار

* مكتب الإنجاز و المتابعة

+ **مصلحة الشبكات :** ولديها مكتبين تابعين لها

* مكتب المياه و التطهير : وله مهام يقوم بها

- إعداد بطاقة إحتياجات السكان من المياه الصالحة للشرب

- إحصاء كل الأحياء و الأماكن التي يتطلب تزويدها ب المياه

- جمع المعلومات المتعلقة بتوزيع المياه على مستوى إقليم البلدية

- اعداد رخص ايصال المياه الصالحة للشرب

- السهر على شبكة تصريف المياه لبقدرة و تطهيرها

* مكتب الطرق و النقل

5- مديرية التجهيز و الإستثمار : تقوم هذه المديرية بعدة مهام موكلة لها وتضم مصلحة واحدة وهي :

+ **مصلحة الصيانة و الورشات و المخزن :** وفيها نجد

* مكتب الصيدلة

* رئيس الحضيرة

* رئيس المخزن

* رئيس الورشات : ويوجد فيها ورشات

- ورشة الكهرباء المعمارية
- ورشة الترصيص الصحي
- ورشة كهرباء السيارات
- ورشة التطهير
- ورشة التجارة الخشبية
- ورشة الدهن
- ورشة التجارة الحديثة
- ورشة البناء
- ورشة الميكانيك

الشكل 01 : الهيكل التنظيمي

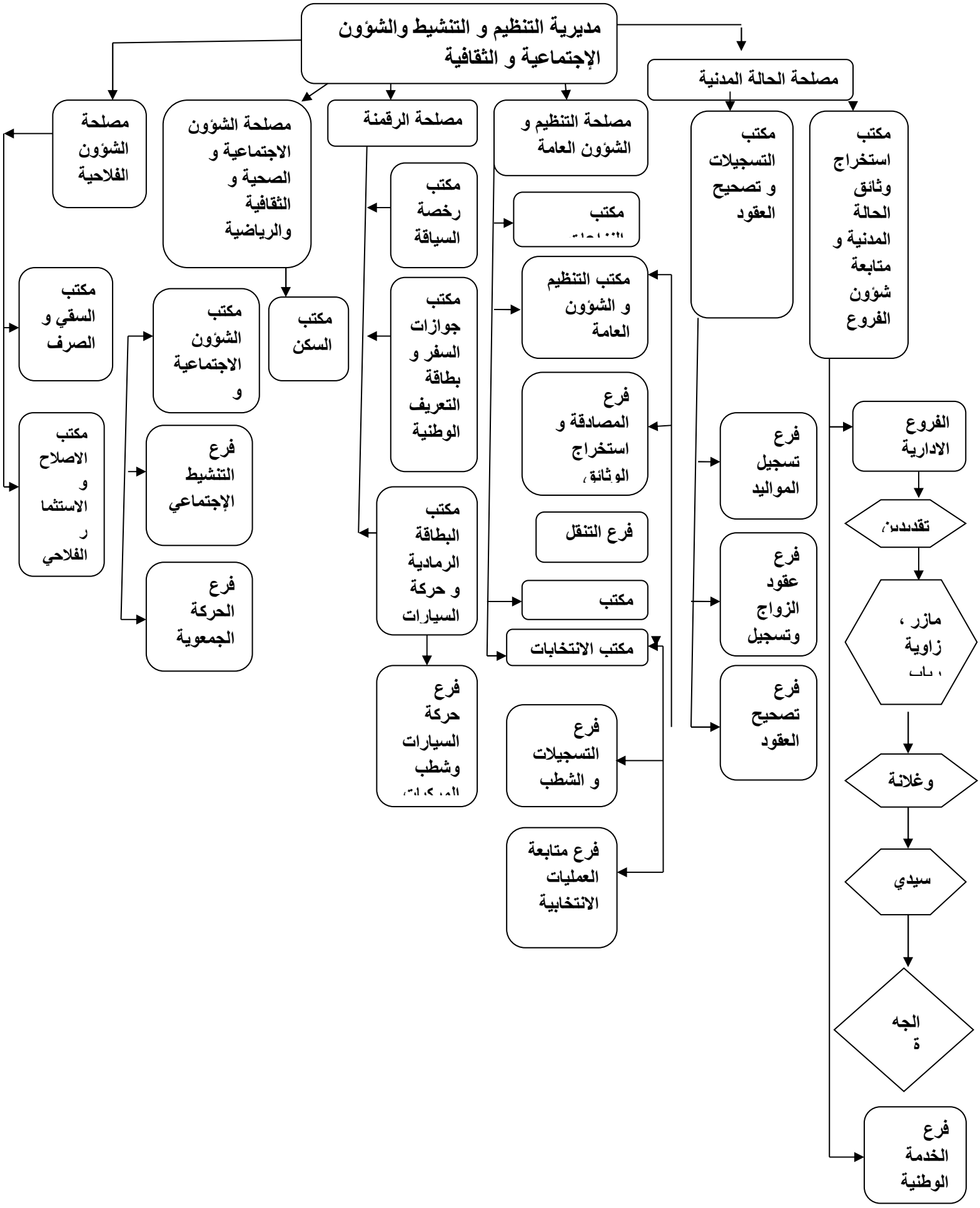
مديرية التنظيم و التنشيط والشؤون الإجتماعية و الثقافية
مصلحة الحالة المدنية
مكتب استخراج وثائق الحالة المدنية و متابعة شؤون الفروع
مكتب التسجيلات و تصحيح العقود
الفروع الادارية
فرع تسجيل المواليد
فرع عقود الزواج وتسجيل
فرع تصحيح العقود
مصلحة التنظيم و الشؤون العامة
مكتب
مكتب التنظيم و الشؤون العامة
فرع المصادقة و استخراج الو ثائق
فرع التنقل
مكتب
مكتب الانتخابات
فرع التسجيلات و الشطب
فرع متابعة العمليات الانتخابية
مصلحة الرقمنة
مكتب رخصة السياقة
مكتب جوازات السفر و بطاقة التعريف الوطنية
مكتب البطاقة الرمادية و حركة السيارات
فرع حركة السيارات وشطب
مصلحة الشؤون الاجتماعية و الصحية و الثقافية والرياضية
مكتب السكن
مكتب الشؤون الاجتماعية و
فرع التنشيط الإجتماعي
فرع الحركة الجمعوية
مصلحة الشؤون الفلاحية
مكتب السقي و الصرف
مكتب الاصلاح و الاستثما ر الفلاحي
تقديس
مازر ، زاوية
وغلانة
سيدي
الجه ة
فرع الخدمة الوطنية

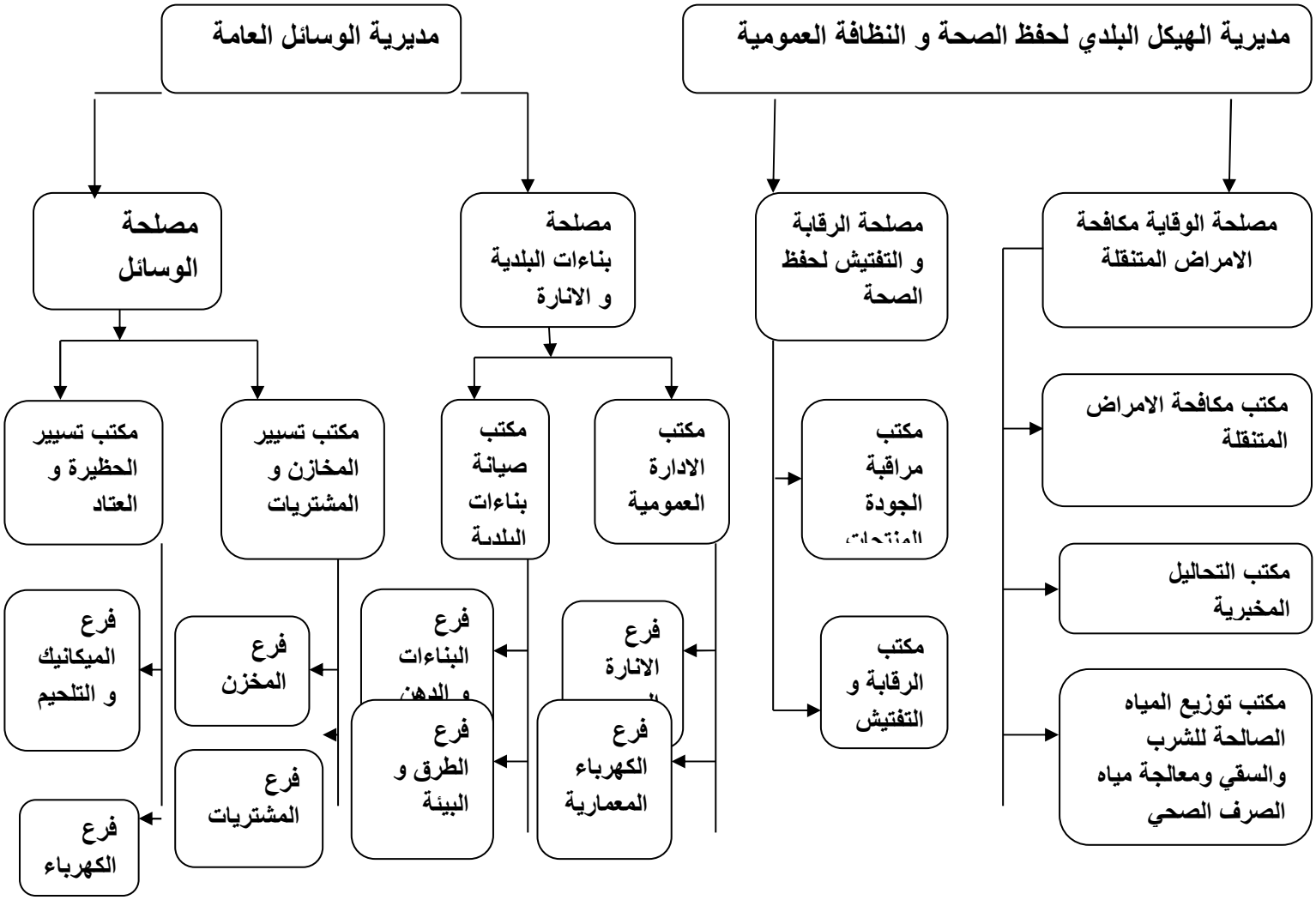
مديرية الهيكل البلدي لحفظ الصحة و النظافة العمومية
مديرية الوسائل العامة
مصلحة الوقاية مكافحة الامراض المتنقلة
مصلحة الرقابة و التفتيش لحفظ الصحة
مصلحة بناءات البلدية و الانارة
مصلحة الوسائل
مكتب مكافحة الامراض المتنقلة
مكتب التحاليل المخبرية
مكتب توزيع المياه الصالحة للشرب والسقي ومعالجة مياه الصرف الصحي
مكتب مراقبة الجودة
مكتب الرقابة و التفتيش
مكتب الادارة العمومية
مكتب صيانة بناءات البلدية
مكتب تسيير المخازن و المشتريات
مكتب تسيير الحظيرة و العتاد
فرع الانارة
فرع البناءات
فرع الكهرباء المعمارية
فرع الطرق و البيئة
فرع المخزن
فرع المشتريات
فرع الميكانيك و التلحيم
فرع الكهرباء

المطلب الثالث : مهام و أهداف البلدية

1- مهام البلدية

إنطلاقا من المادة الثالثة من القانون رقم 10/11 المؤرخ في 20 رجب عام 1432 ه، الموافق ل 22 يونيو 2011 فإن البلدية تساهم في

*** التنمية الإقتصادية**

على البلدية أن تقوم بالتعمير و بناء المحلات، و تجهيز الهياكل الأساسية، كما تسهر على المراقبة الدائمة لمطابقة عملية البناء للشروط المحددة في القوانين و التنظيمات المعمول بها

*** التنمية الإجتماعية**

*** التهيئة و التنمية الإجتماعية :**

تشارك البلدية في الإجراءات المتعلقة بعمليات التهيئة و العمران و كما تبادر بكل اجراء من شأنها التكفل لالفئات الإجتماعية المحرومة و مساعدتها لاسيما في مجالات الصحة و السكن

*** الأجهزة الإجتماعية الجماعية :**

حيث تتكفل البلدية بإنجاز المراكز الصحية و قاعات العلاج و صياغتها وكذلك انجاز المراكز الثقافية المتواجدة عبر ترابهاو صيانة المساجد و المدارس القرآنية و المحافظة على الممتلكات الدينية

- **السكن :** حيث تقوم على المساعدة وعلى ترقية برامج السكن أو المشاركة فيه

- **الأمن :** حيث تقوم بالمحافظة على صحة وراحة الموانين السكنية و النظام العام و الآداب العامة و المحافظة على نظافة المحيط لاسيما في مجال توزيع المياه الصالحة للشرب ومكافحة التلوث و حماية البيئة

- **المحافظة على الإطار المعيشي للسكان و تحسينه :** وذلك عبر إنجاز الرصفة و القاعات الرياضية و صيانة المساجد و المحافظة على الممتلكات الدينية

*** التنمية الثقافية :** وذلك بقيامها بدعم البرامج و التظاهرات الثقافية و دعم الجمعيات المساهمة في تنشيط المحيط الثقافي و تشجيع النقل المدرسي والعمل على ترقية التدريس و التعليم الأساسي ما قبل المدرسي

ومن المهام أيضا نجد :

- تحصيل إيرادات البلدية المتمثلة في الموارد الجبائية و الرسوم ومداخيل ممتلكات البلدية و الإعانات و القروض

- المحافظة على المواقع الطبيعية و الآثار نظرا لقيمتها التارخية و الجمالية

- إتخاذ الإحتياطات و التدابير الضرورية لمكافحة الأمراض المعدية

2- أهداف البلدية : نجد من أهداف المؤسسة ما يلي

* المحافظة على الأمن الداخلي للمنطقة و مراقبة الطرقات

* السهر على تحقيق الأمن للمواطن

* تنظيم الطرقات و إشارات المرور التابعة لها

* توفير النقل الحضري داخل المنطقة

* استحداث منصب الشغل للشباب

* التكفل بالفئات الاجتماعية المحرومة

* تنظيم الأسواق و خاصة الأسواق المغطاة و أسواق الموازين العمومية

* توفير الحظائر ومساحات التوقف

* تهيئة المقابر و صيانتها بما فيها مقابر الشهداء و الخدمات الجنائزية

المبحث الثاني : دراسة و تحليل وضعية تحصيل الإيرادات الذاتية لبلدية جامعة خلال الفترة من 2016 إلى 2020

في هذا المبحث سنقوم بدراسة وضعية تحصيل الإيرادات الذاتية لبلدية جامعة في الفترة الممتدة من 2015 إلى 2020 وتمثيلها بيانيا

المطلب الأول : دراسة وضعية تحصيل الإيرادات الذاتية :

أولا : بالإعتماد على المعطيات المتحصل عليها من بلدية جامعة من خلال دراسة الحالة ، فكانت الايرادات الذاتية كما يلي :

الجدول رقم (1): الإيرادات الذاتية لبلدية جامعة خلال الفترة من 2016 إلى 2020

السنوات / طبيعة الإيراد	2016	2017	2018	2019	2020
المياه الصالحة للشرب	132267.52	250360.30	180236.77	230463.99	179 ,117.68
المحلات التجارية	3969120.15	2890235.20	1455353.60	2112280.32	4622,064.21
المحلات المهنية	1142033.11	1562442.10	1676355.89	1584260.72	1070465.18
وضع مواد البناء	1667216.20	1788325.19	1935410.33	2044834.92	1513175.00
تأجير الأكشاك	350163.00	465839.50	563890.66	674933.70	231,200.00
تأجير الحضائر	2257344.93	1998552.33	1542690.89	1452552.80	1,591488.87
حقوق المحشر(دج)	175430.00	234175.01	336214.90	293194.99	283,580.00
إستغلال نقل الرمل العادي (دج)	160820.00	190352.00	198020.00	185500.00	176,650.00
حقوق النقل المدرسي(دج)	43900.00	66500.00	70000.00	198000.00	52,800.00
حقوق استغلال الملعب البلدي(دج)	80500.00	100000.00	295000.00	16000.00	73,000.00
المجموع (دج)	**9978794.91**	**9546781.63**	**8253172.04**	8935991.44	**9739,540.94**

المصدر: من إعداد الطالبات إعتمادا على الإحصائيات المتحصل من بلدية " جامعة "

ثانيا : التمثيل البياني لحصيلة الإيرادات الذاتية لبلدية "جامعة " خلال الفترة من 2016إلى 2020

بالإعتماد من نتائج الجدول يمكن تمثيل حصيلة الموارد الذاتية لبلدية " جامعة " خلال الفترة من 2016 إلى 2020

الشكل 1: أعمدة بيانية تمثل حصيلة الإيرادات الذاتية لبلدية جامعة خلال الفترة من 2016 إلى 2020

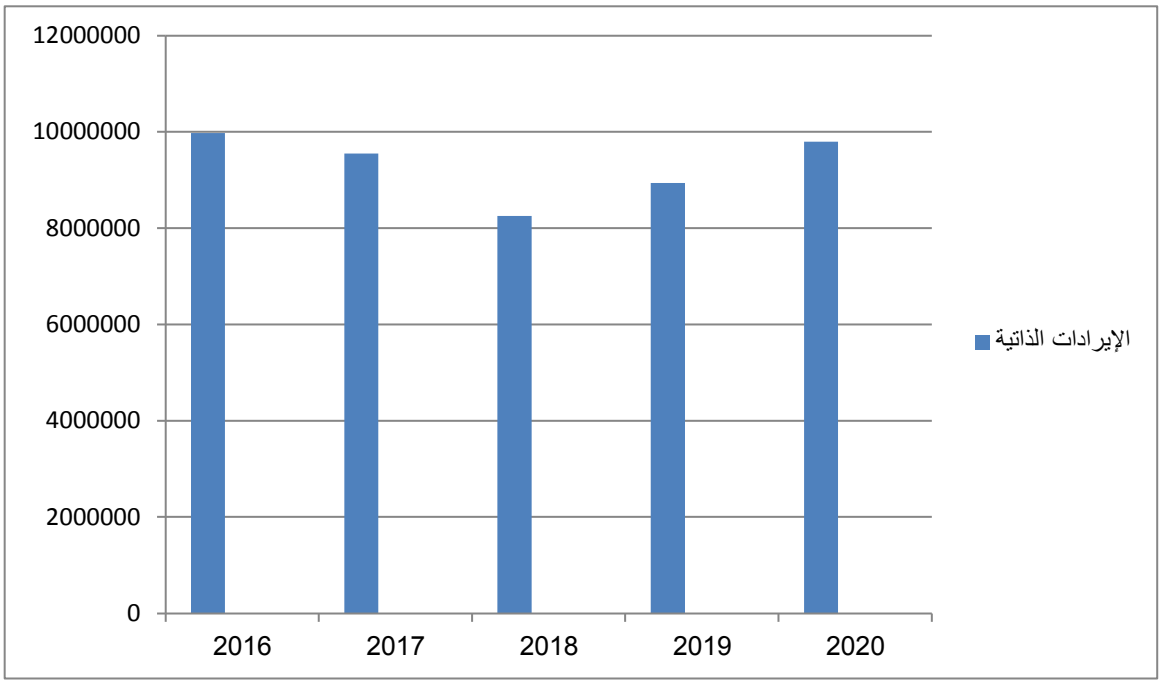

المصدر : من إعداد الطالبات إعتمادا من الاحصائيات المتحصل عليها من بلدية" جامعة "

ثالثا : تحليل تطور الايرادات الذاتية المحصلة لبلدية" جامعة "من 2016 إلى 2020

من خلال الجدول رقم (1) الذي يمثل تطور الإيرادات الذاتية المحصلة لبلدية جامعة خلال الفترة من 2016 إلى 2020 و الشكل رقم (2)الذي يمثل أعمدة بيانية تمثل هدا التطور، يتضح أن حصيلة الايرادات الذاتية لبلدية جامعة إرتفاع مستمر و متذبذب أحيانا ، حيث أنه و بالرغم من إنخفاضها الطفيف سنة 2017 إلى 9546781.63 دج بعدما كانت 9978794.91 دج في سنة 2016، وتواصلت في الإنخفاض خلال سنتي 2018و 2019 حيث حققت حصيلة تقدر ب 8253172.04 دج و 8935991.44 دج على التوالي، لترتفع سنة 2020 إلى 9793540.94 دج

المطلب الثاني: دراسة وتفسير نسبة التغير في حصيلة الايرادات الذاتية خلال الفترة من 2016إلى 2020

من خلال هذا المبحث سنقوم بدراسة و تحليل و تفسير نسبة التغير في حصيلة الايرادات الذاتية لبلدية "جامعة" خلال الفترة من 2016 إلى 2020 ، حيث سنقوم بحساب هذه النسبة من سنة إلى أخرى مع تحليل التغيرات الحاصلة وربطها بالتفسيرات الملائمة ، مع تمثيلها بشكل بياني

أولا : دراسة و تحليل و تفسير نسبة التغير في حصيلة الإيرادات الذاتية خلال الفترة من 2016 إلى 2020

نسبة التغير في حصيلة الإيرادات الذاتية = (حصيلة الإيرادات الذاتية خلال السنة الحالية – حصيلة الإيرادات الذاتية خلال السنة الماضية) / حصيلة الإيرادات الذاتية خلال السنة الماضية * 100

الجدول رقم (2) : حساب نسبة التغير في حصيلة الإيرادات الذاتية خلال الفترة من 2016 إلى 2020 على مستوى بلدية "جامعة"

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020
مجموع الإيرادات الذاتية	9978794.91	9546781.63	8253172.04	8935991.44	9793540.94
نسبة التغير في حصيلة الإيرادات الذاتية		**-4,32%**	**-13,5%**	**8,27%**	**9,59%**

المصدر : من إعداد الطالبات اعتمادا على الإحصائيات المتحصل عليها من بلدية "جامعة"

ثانيا : التمثيل البياني لنسبة التغير في حصيلة الإيرادات الذاتية على مستوى بلدية "جامعة" خلال الفترة من 2016 إلى 2020

بالإعتماد على نتائج الجدول رقم (2) يمكن تمثيل نسبة التغير في حصيلة الإيرادات الذاتية بالشكل التالي

الشكل رقم (2) : منحنى بياني يمثل نسبة التغير في حصيلة الإيرادات الذاتية لبلدية "جامعة " خلال الفترة من 2016 إلى 2020

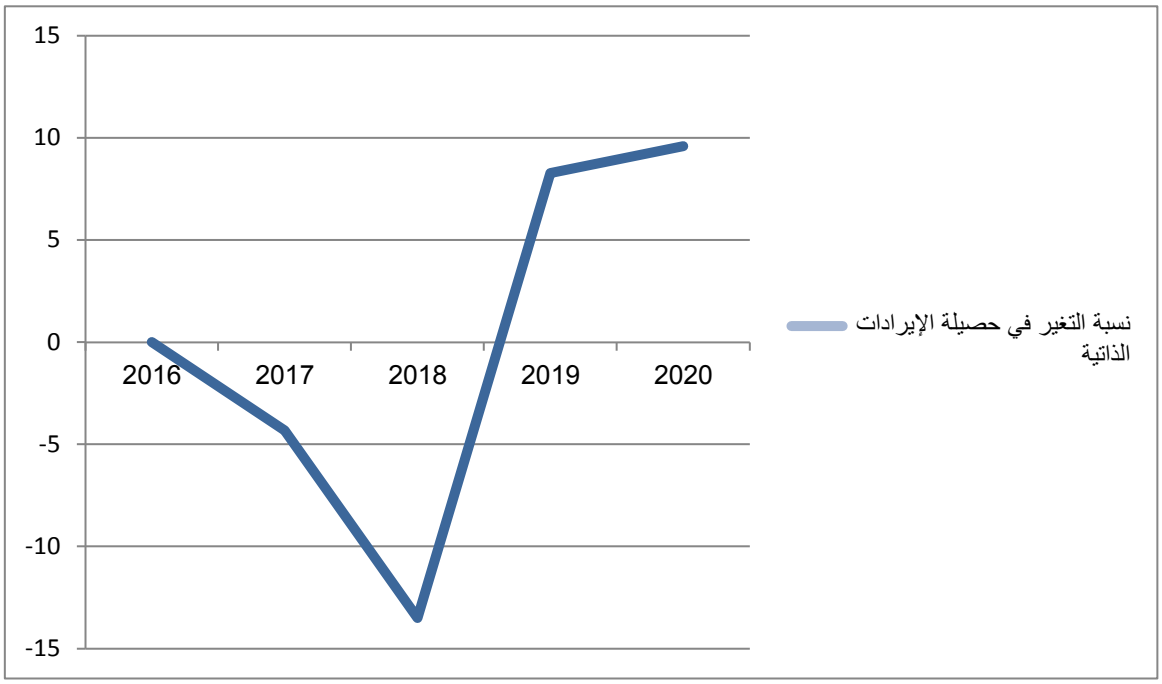

المصدر : من إعداد الطالبات إعتمادات على الإحصائيات المتحصل عليها من بلدية "جامعة"

ثالثا : تحليل و تفسير نتائج تغيرات في حصيلة الإيرادات الذاتية على مستوى بلدية "جامعة" خلال فترة من 2016 إلى 2020

من خلال نتائج الجدول رقم (2) الذي يمثل نسبة التغير حصيلة الإيرادات الذاتية لبلدية جامعة و الشكل رقم (2) الذي يمثل منحنى بياني لهذه النسب نلاحظ أن نسبة التغير متباينة بين الموجب و السالب

- من سنة 2016 إلى سنة 2017نسبة التغير بلغت 4,32 -%، مما يعني إنخفاضا في قيمة حصيلة الإيرادات الذاتية .

- من 2017سنة إلى سنة2018 استمرت في الإنفاض حيث بلغت نسبتها 13,5 -% في حصيلة الإيرادات الذاتية

- من سنة 2018 إلى سنة 2019 شهدت ارتفاعا في حصيلة الإيرادات الذاتية، حيث بلغت نسبتها 8,27 %

- من سنة 2019 إلى سنة 2020 بلغت نسبة التغير9,59 **%** ، مما يعني ارتفاعا آخر في حصيلة الإيرادات الذاتية.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال دراستنا التحليلية لمزانية بلدية جامعة خلال فترة (2016-2020) ,حيث تم تسليط الضوء على ايراداتها الذاتية وما مدى مساهمتها في تمويل ميزانيتها ومواجهة الالتزامات في الوقت المناسب دون اللجوء الى مصادر الخارجية ,حيث يتمثل هدفها الأساسي في تلبية احتياجات ومتطلبات المجتمع وتفعيل مسارها ,ومن خلال تحليل وتفسير حصيلة الإيرادات و الاستطلاع على الاحصائيات التي شاهدتها في هذه الفترة حيث قمنا بتمثيلها على شكل رسومات بيانية مما اتضح لنا أن هذه الأخيرة حققت نتائج متفاوتة

و بالرغم من نتائجها المحققة ، إلا أنها في بعض الحالات الخاصة تعاني من مشاكل التي تجبرها اللجوء إلى مصادر خارجية مثل اعانات حكومية .

الخاتمة

الخاتمة

على اعتبار إن الجماعات المحلية تعتبر حجر الزاوية لتطبيق اللا مركزية الإدارية و مشاركة المواطنين في تسيير شؤونهم المحلية و ما يستلزم ذلك من توفير كل الإمكانيات اللازمة سواء كانت ادراية أو قانونية أو بشرية أو مالية, لتقوم هذه الجماعات بتقديم الخدمات الأساسية و الضرورية ذات نوعية للمواطن و تحسين شروط حياته اليومية.

هذه الوظيفة كما قلنا إستلزم إعطاء الجماعات المحلية نوع من الاستقلالية التي تمكنها من تمتع من السلطات و اختصاصات متميزة لقيام بالمهام المنوطة بها علو وجه الخصوص, غلا إن هذه الاختصاصات و المهام تستلزم توفير الموارد المالية الهامة خاصة بها تخول لها القيام بمهامها عن أي عوائق .

هذا هو الجانب النظري لوجود هذه الجماعات المحلية, لكن الواقع يعكس غير ذلك, بحيث إن معظم الجماعات المحلية البلديات خاصة تعاني من عجز كبير و دائم أثر بشكل كبير عن أداء مهامه الأساسية, الأمر الذي أثر بشكل كبيرعلى علاقة المواطن المحلي بهذه الهيئات, كونها الخلية الأولية لتقريب المواطن بالسلطة التي تحكمه, فأصبح يعبر عن تدمره و إشمئزازه عبر هذه الجماعات حيث كثير ما تتعرض هذه الهيئات لغلق مقراتها احتجاجا عن سوء التسيير.

إن العجز المالي للبلديات كما قلنا تضافرت فيه جملة من الأسباب ,بداية من أسباب التنظيمية, حيث تقسيم الإداري لسنة1984,والذي كان تقسيم عشوائيا ولم يكن مدروسا بدقة ,وأن كان هدفه الرئيسي هو تقريب الادارة للمواطن, الا ان هذا تقسيم لم يكن على أسس صحيحة وعلمية ’حيث أفرز هذا الاخير عددا كبيرا من البلديات العاجزة والتي ليس لها أي دخل ,كون هذه البلديات هي مناطق ريفية تنعدم فيها الحياة التجارية والاقتصادية, كما أن تقسيم تسبب في تشتت العائدات .

أن هذه العوامل التي تسببت في العجز المالي للجماعات المحلية ,لا يخلي من مسؤولية هذه الأخيرة إلى ما وصلت أليه ’حيث لها جزء من المسؤولية في ذلك من خلال الممارسات التي يقوم بها المنتخبون والمسؤولون عليها ,حيث كثيرا ما يتسبب هؤلاء في ضياع الموارد المالية اهذه الجماعات المحلية بقصد أو بغيرقصد .

أن المنتخبين المحلين بسبب عدم درايتهم الكافية بفنون الادارة والتسيير الناجع يلحقون أذي كبير خاصة لبلديات كصرف أموال طائلة على مشاريع ليس لها أي جدوى اقتصادية ولا تخدم المواطن لا من قريب أو بعيد, حيث أصبح عرفا لدى الأمير والجماعات المحلية بصفة عامة تغيير الأرصفة و تغييراعمدة الانارة العمومية في كل عهدة في حين أحياء لاتتوفر على انارة عمومية ’وحيث نجد تارة أخرى إحياء ليس بها طرق معبدة تعيش في الأحوال خلال فصل شتاء.

حيث كل هذه الأسباب السابق ذكرها, التي تسببت فلعجز المالي للجماعات المحلية خاصة البلديات ,يجب علينا نحاول إيجاد بعض حلول التي من شانها ليس القضاء على هذا العجز وإنما تقليل من حدته أن أمكن, أي يجب كذلك الاهتمام أكثر بتكوين المنتخبين المحلين حتى نرفع من قدرتهم في مجال الإدارة والتسيير والميزانية ’وتحسين الأجور وتسيير حياتهم المهنية وحمايتهم من الإغراءات والمساومات التي تجرهم الى لانحراف عن مهمتهم النبيلة والانصياع للحسابات الضيقة والمصالح الضيقة.

أي تحرير الجماعات المحلية من قيود المركزية يسمح لها بممارسة اختصاصتها في مجال التجهيز والاستثمار بما يتماشى ورغبات سكانها ,فمن ضروري إنشاء لجنة وزارية مشتركة بين وزاراتي المالية والداخلية والجماعات المحلية من شأنها اقتراح تدابير استعجالية لمواجهة العجز المستمر في ميزانيات البلديات ,والتفكير في إصلاح شامل لنضام التمويل المحلي بهدف توفير الموارد المالية للجماعات المحلية, حتى عندما لم تطبق العدالة في توزيع الحصيلة أي ما تحصلت عليه بين الدولة والجماعات المحلية تأثر سلبا على ميزانية الجماعات المحلية مما يستدعي تدخل الدولة في تغطية العجز المسجل على مستوى البلديات وتمويلها, بالأضافة اللجوء إلى مصادر خارجية كالقروض لتخفيف من حدة قصور الموارد التمويلية, بالرغم من تمتع الجماعات المحلية ,بالاستقلال المالي ,إلا أن

هذا ألأمر يشكل نسبي لعدم تمتعها بمصادر مالية خاصة بها.

تعتمد ميزانية البلدية في إيراداتها على مواردها ذاتية لتمويل نفسها بنفسها لتسيير عملياتها لكن زيادة حجم نفقات سنويا نتيجة حجم للتوسع العمراني للبلدية الذي يتطلب هياكل خدماتية كالصحة والمدارس التعلمية, والفروع البلدية ,ومرافق العمومية

يؤدي إلى بحث على مصادر خارجية أخرى للحصول على تمويل نفسها بهدف تغطية نفاقاتها واستمرار في تطبيق عملياتها.

أغلب نفقات قسم تسيير تنصب في نفقات المستخدمين مما يدل على اهتمام الإدارة بالموارد البشرية خاصة مع توسع نطاق المشاريع والمرافق التنموية التي تتطلب مناصب مالية جديدة, حيث يحقق الرسم على نشاط المهني أعلى نسبة في الإيرادات, لتدعيم هذه الموارد لابد من تشجيع الأنشطة الصناعية وزيادة تشجيع وتحفيز الأشخاص على خلق المؤسسات بتوفير الظروف المناسبة لهم تعاني البلدية من إهمال بالنسبة لعقارتها وأملاكها وهذا ما نتج عنه ضعف الإيرادات بالنسبة للرسم عقاري.

لذا فأن الجماعات المحلية أن تسعى جاهدة في البحث عن سبل الناجعة من أجل تعبئة مواردها من خلال تطوير أساليب تسيير المحلي إداريا وبشريا ,تعزيز التعاون بين البلديات وكذا سعي إلى ترشيد الانفاق المحلي من أجل تحقيق الفائض مالي يوجه لتمويل الاستثمارات المحلية أيضا العمل على تثمين الإيرادات

لتخفيف العبئ المحلي من خلال انتهاج استراتيجيات مبنية على دراسات للواقع المحلي, أي يمكنها تحقيق أهدافها التي المرجوة وصولا الى مستوى عالي من تنمية محلية ,يجب على الجماعات المحلية تفعيل مصادر المالية المحلية والاعتماد عليها لأن تعبئة الموارد المالية يعتبر أهم عقبة تقف أمام المساعي التنموية المحلية ,لكن دون إهمال الجوانب الأخرى التي لا تقل أهمية عن الإصلاح المالي للجماعات المحلية

أي نستطيع نقول أن الجماعات المحلية تتوفر على موارد مالية متعددة يمكن تصنفها إلى موارد ذاتية تشمل موارد الجبائية تمثل الضرائب والرسوم ,وموارد غير الجبائية تتمثل في عائدات أملاك وعائدات للإستغلال, وألى موارد خارجية تشمل الإعانات الحكومية التى تتمثل في صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية ,المخططات البلدية للتنمية , وبرامج القطاعية غير المركزة بالإضافة إلى القروض والهبات والوصايا:

ـ على الرغم من تعدد الموارد المالية للجماعات المحلية ,فأن هذه الموارد تواجه العديد من الصعوبات والإشكالات تتمثل أهمها في ضعف الموارد ذاتية , وتأثير السلطة المركزية بموجب إعاناتها على الاختيارات التنموية للجماعات المحلية ,بالأضافة إلى ظاهرة الفساد المالي .

أفاق الدراسة:

وبهدف مواجهة صعوبات ومعوقات تمويل الجماعات المحلية وتفعيل الموارد المالية لهذه الوحدات نقترح ما يلي :

ـ إصلاح نضام الجبائي المحلي من خلال فصل بين الجباية المحلية وجباية الدولة وخص الجماعات المحلية بمجموعة من ضرائب الخاصة التي تعود لها سلطة فرضها وتحصيل عائداتها, وكذا محاربة كافة أشكال الغش والتهرب الضريبي على مستوى المحلي .

ـ التوجه نحو تفعيل وترقية دور الجماعات المحلية في تشجيع الاستثمار المحلي واستقطاب المستثمرين سواء الأجانب أو المحلين من خلال منح امتيازات وتقديم تسهيلات ؛

ـ التوجه نحو تفعيل الموارد السياحية للجماعات المحلية من خلال تهيئة وصيانة المناطق والمواقع الطبيعية ولأثرية التي تتميز بها .

ـ البحث عن بدائل التمويلية المحلية ,لاسيما تثمين الموارد المالية الذاتية غير الجبائية كعائدات الأملاك ,و تسهيل إجراءات اللجوء الافتراض بالإضافة إلى تفعيل آليات تعاون وتضامن بين البلديات .

ونسال الله عز وجل إن يتقبل منا هذا العمل , ويجعله خالصا لوجهه الكريم وإن ينتفع به الطلبة .

الوصايا والتوجهات

1- يجب على الجماعات المحلية بصفة عامة أن تتبع استراتيجية تمكنها من الحصول على أموال التي تلبي احتياجات مجتمعا

2- تطوير وتعزيز سياسة الجماعات المحلية في مجال اتخاذ القرار و المشاركة فيه من خلال فرق العمل مما يكون له أثر ايجابي

3- ضرورة منح الجماعات المحلية جانب من الاستقلالية المالية خاصة في سن الضرائب

4- على رؤساء المجالس الشعبية البلدية أن تلتزم بمحاربة التبذير و بحث عن موارد جديدة للميزانية و نجاعة استغلال الموارد المحلية

5 - ضرورة الاهتمام بالعاملين في الإدارة الجبائية من حيث التكوين و الدخل و قيما و اخلاقا، الأمر الذي يساهم في الوقوف كحاجز

قائمة المصادر والمراجع

1- محمد غياث شيخة، التمويل (المبادئ – السياسات – التوجيهات الحديثة) ،دار رسلان للطباعة و النشر و التوزيع ،2022

2- د. مايح شيب الشمري ، حسن كريم حمزة ، التمويل الدولي،كلية الإقتصاد ، الطبعة الأولى ، 2015

3- د. محمد عبد الله شاهين محمد ، سياسات التمويل و أثره على نجاح الشركات و المؤسسات المالية ، دار حميثر للنشر و التوزيع و الترجمة ، 2019

4- عبد الرزاق الشيخلي ، الإدارة المحلية ، دراسة مقارنة ، دار المسيرة للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، الأردن ، 2001

5- دلالي عبد الجليل ،باية عبد القادر ،نظام تكويل الجماعات المحلية في الجزائر،المجلة الجزائرية للحقوق و العلوم السياسية ،العدد1

6- خلادي راضية،مكانة الجباية المحلية في تمويل الجماعات المحلية ، مجلة دراسات جبائية ،العدد2، بومرداس

7- بن طيبة مهدية،خروبي سفيان،دور الجماعات المحلية في دعم التنمية المحلية،مجلة ابيزا للبحوث و الدراسات،العدد 1، 2016

8- سايح فطيمة ،دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية المستدامة ، مجلة المستقبل للدراسات الإقتصادية العدد1، جوان ،2022

9- شلخي بوبكر ، التنمية المحلية ، مجلة الدراسات الجبائية ، العدد 1 ،2022

10- ابراهيمي الزهرة،تسيير أملاك الجماعات المحلية في الجزائر،جامعة الشهيد العربي تبسي ،تبسة،2020

11-فاطمة الزهراء سخري،الضريبة أداة لتمويل الجماعات المحلية ،مذكرة ماجستير،جامعة بسكرة،2019-2020

12- محلابي علي ،مصادر تمويل الجماعات المحلية ودورها تحقيق التنمية المحلية، مذكرة ماجستير، جامعة أكلي محند أولحاج ، البويرة ، 2017

13- خناق عبد الكريم ،أهمية التمويل الذاتي في إستقلالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2016-2017

14- موزاوي أيمن، عداد أمين، دور الإصلاحات الجبائية في ترقية الموارد الذاتية للجماعات المحلية، جامعة محمد الصديق بن يحيى ، 2021-2022

الملخص

الملخص

تناولت هذه الدراسة تمويل الجماعات المحلية بواسطة مواردها الذاتية في الجزائر، حيث تم تعريف الجماعات المحلية من خلال التطرق للمحة تارخية لها من قبل الاستعمار إلى يومنا هذا، و الاستطلاع على أهم مصادر مواردها الذاتية .

و لمعرفة ما مدى صحة هذه النظرية قمنا بإسقاط ذلك على الدراسة الميدانية لبلدية جامعة حيث استخدمنا لغرض ذلك كل من المنهج الوصفي و التحليلي، حيث توصلنا إلى أن أغلب الجماعات المحلية بحوزتها عدة موارد ذاتية إلا أنها غير كافية لتلبية حاجيات السكان المتزايدة وتحقيق أهداف الجماعات، وبالرغم من المجهودات التي تبذلها من أجل رفع منها و ذلك من ناحية تثمين هذه الموارد و بالرغم من كل هذا إلا أنها تبقى تغطي إلا نسبة معتبرة من متطلبات السكان . محل الدراسة من (2016-2020) التي تتميز بضعف حصيلة مواردها الذاتية و تذبذبها من سنة لأخرى .

Summary

This study dealt with the financing of local communities through their own resources in Algeria.

Where the local groups were defined by addressing a historical overview of them form before colonialism to the present day, and explore the most important sources of their own resources

To find out the validity of this theory, we progected that on a field study of a university municipality ,approach, as we concluded that most of the local communities possess several self , resources ,but they are not sufficient to meet the needs of the growing population and achieve the objectives of groups, despite the efforts made it exerts efforts in order to raise then ,term of valuing these resources ,and despite all this ,it still covers only a significant percentage of the population's requirements , the subject of the study 2016-2020

Which is characterized by the weakness of its own resources and tis fluctuation from year to year.